آليات معالجة مخاطر إفلاس الشركات في أزمة كورونا ومبادرات التشريعات الوطنية

الدكتور

كرم شحات حسن عبد الغنى

حاصل على درجة الدكتوراه

كلية الحقوق – جامعة أسيوط

مقدمة:

يعد وباء فيروس كورونا (COVID-19)[١] أكبر تحد يواجه العالم منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في ١ أبريل ٢٠٢٠ أن: يمكن أن يتسبب هذا الوباء في خسارة الملايين من الأرواح[٢]، ونتيجة لذلك، فرضت العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم سلسلة من القيود على حركة الأشخاص والقيام بالأنشطة التجارية. وتضمن القيود عدم تمكن المؤسسات التجارية من الاستمرار في أنشطتهم التجارية كالمعتاد[٣].

علاوة على ذلك، منذ ظهور الإنفلونزا الإسبانية عام ١٩١٨، لم يكن هناك وباء عالمي مثل وباء فيروس كورونا، والذي من المؤكد أنه سيشكل أزمة عالمية. وسيكون له تأثير قوي على العقود التجارية والاقتصادات في جميع أنحاء العالم. يمكن أن يؤدي ذلك إلى شلل واسع النطاق للأسواق العالمية، مما قد يؤدي إلى سقوط مجموعة واسعة من الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم إلى حافة الهاوية؛ للأضرار التي قد تنشأ نتيجة لذلك تقيدت الشركات في

(١) يشير هذا المصطلح إلى مرض (فيروس كورونا ٢٠١٩)، وقد تم تسميته كذلك بالفيروس الذي يسببه وهذا الفيروس هو (SARSCoV-2)، ويطلق عليه أيضا اسم (الفيروس التاجي).

(2) Gert-Jan Boon, Markus Konrad Brunnermeier, Horst G. M. Eidenmueller, Luca and Gurrea- Enriques, Aurelio Mart?nez, Kathryn Judge, Jean-Pierre Landau, Marco Pagano, Ricardo A.M.R. Reis, Kristin, The Covid-19 Pan- demic and Business Law: A Series of Posts from the Oxford Business Law Blog (April 112020 و). Oxford Legal Studies Research Paper Forthcoming, p2, Available at (SSRN: https://ssrn.com/abstract =), (20/4/2020).)

(3) Emily Davis, John Aiderton, Regulatory requirements for UK Insolvency Practitioners during COVID-19, April 9, 2020, Available at (https://www.res- tructuring-globalview.com/2020/04/qa-regulatory-requirements-for-uk-insol- vency-practitioners-during-covid-19/), (15/4/2020).

أداء التزاماتها[١]، والانخفاضات الكبيرة في معدلات الإنتاج، والافتقار إلى خطط استمرارية الأعمال أو التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ والأزمات في معظم الأعمال، ونقاط الضعف التي يمكن أن تحدث ماديًا في تدفقات السيولة النقدية. مع وجود العديد من الشركات التجارية، قد يفاجأ العالم بالنتائج غير المسبوقة. وفي نفس السياق، قد لا يبدي الدائنون الذين تضرروا بشدة من الوباء أي تساهل مع دائنيهم. يمكن أن يؤدي إلى إفلاس العديد من الشركات في جميع أنحاء العالم، مما قد يؤدي إلى زوال وموت المؤسسات التجارية وإغلاقها، وتسريح جميع موظفي الشركة، وبيع أصول الشركة في شكل من أشكال الخردة[٢].

نتيجة لما سبق، تم إنهاء العديد من العقود التجارية، وشلت المحاكم تمامًا، والأعمال التجارية في خطر، لذا فإن المسؤولين عن سن التشريعات في جميع أنحاء العالم يتصارعون مع هذه الظروف الحالية. هذه الظروف هي الأدوات القوية الوحيدة لاحتواء تأثير وباء فيروس كورونا على حياتنا والحد من تأثيره الاقتصادي، والتدابير المصممة لتحقيق هذا الهدف. قد تحتاج القوانين التي تنطبق عادة إلى إعادة تكييفها مع التكيف مع الأزمة الحالية. من أوائل فبراير ٢٠٢٠، على الأقل بصفة مؤقتة، تميل معظم دول العالم إلى تعديل قوانينها المتعلقة بالمؤسسات التجارية. حيث تهدف التعديلات إلى المساعدة في الحد من تأثير الوباء، ومن الناحية الموضوعية، فإن أخطر مشكلة تواجه الشركات اليوم هي نقص السيولة، وهو تعديل

(1) Ehud (Udi) Arzi, Ran Feldman, Dorit Hamberg, Noa Lavian, Eden Weiss, The impact on contracts of possible insolvency due to the corona crisis, April 7 2020, Available at (https://www.lexology.com/library/detail.aspx7g = 992bf6d7- 8067-4497-a44c-c5ff6eb82cc3), (15/4/2020).

(2) Shameek Jankee, Bhomitrajeet Sandeep Ramlochund, Sivakumaren Robin Mardemootoo, Mauritius: Insolvency Issues with respect to COVID-19, 9 April 2020, Available at (https://www.dentons.eom/en/insights/articles/2020/april/9/ mauritius-insolvency-issues-with-respect-to-covid- 19), (1 5/4/2020).

ركز على قوانين التمويل والإفلاس. ويمكن أن تؤثر على جميع الشركات[١]، على هذا النحو، فإن عددًا من الدول، بما في ذلك أستراليا وألمانيا والمملكة المتحدة وإسبانيا وفرنسا وسنغافورة، قد اقترحت أو نفذت تغييرات مؤقتة على أطر الإفلاس الخاصة بها لتحقيق بعض الأهداف، وهذه التعديلات على النحو التالي[٢]:

١) هناك مخاوف من أنه إذا تم بيع أصول الشركة بدلاً من توحيد الديون، فسيكون هناك نقص في المشترين لأصول الشركة في إجراءات الإفلاس، وغالبًا ما يتم بيع أصول الشركة بسعر رخيص جدًا. في حالة إفلاس.

٢) قد لا تتمكن المحاكم التجارية ذات الاختصاص القضائي في قضايا الإفلاس من الفصل في عدد كبير من قضايا الإفلاس المرفوعة ضدها، والتي يمكن رفعها على نطاق واسع بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء فيروس كورونا، وقد تكون هناك مخاوف. بسبب الحجم الهائل وانقطاع عمل المحكمة في ذلك الوقت.

٣) الحفاظ على الأداء الاقتصادي للدولة وحماية الأعمال من الخسائر المالية بسبب انخفاض السيولة؛ قد يكون هذا بسبب انخفاض المبيعات بسبب الوباء والخطوات المتخذة لإيقافه، لذلك قد يرغب المشرعون في تجنبه. إن إفلاس الشركات التي تلعب دورًا مهمًا في جذب

(1) Richard Squire, U.S. Airlines don't need A bailout to stay in Business, March23,2020,Availableat(https://www.washingtonpost.com/opinions/2020/03/22 / us-airlines-dont-need-bailout-stay-business/), (10/4/2020).)

(2) Aurelio Gurrea-Mart?nez, Insolvency Law in Times of COVID-19) March 27,2020), Ibero-American Institute for Law and Finance, Working Paper 2/2020, p3. Available at (SSRN: https://ssrn.com/abstract = 3562685), (10/4/2020), Shreya Prakash, Evaluating Some Strategies for Preventing Insolvency Proceed- ings in the Wake of the COVID-19 Crisis, 21 Apr 2020, Available at (https:// www.law.ox.ac.uk/business-law-blog/blog/2020/04/evaluating-some-strategies- preventing-insolvency-proceedings-wake), (26/4/2020).

العملات الأجنبية من الخارج هو الحفاظ على هدوء رجال الأعمال (خاصة أولئك الذين يديرون أعمالًا صغيرة) الذين تتأثر أعمالهم بإغلاق الشركات.

٤) حماية المستهلكين من خسارة المنافسة المشروعة للشركات، وحماية الموظفين من الخسارة المحتملة للوظائف نتيجة لإغلاق الأعمال وإعادة هيكلة الموظفين التي قد تحدث في الأشهر القادمة زيادة.

لكل ما سبق، تتناول الدراسة التالية هذا الفصل.

المبحث الأول: الآليات الوطنية لمنع إفلاس الشركات في ظل جائحة فيروس كورونا.

المبحث الثاني: آلية منع إفلاس الشركات بسبب جائحة فيروس كورونا.

المبحث الأول

الآليات الوطنية لمنع إفلاس الشركات في ظل جائحة فيروس كورونا

تتطلب أزمة وباء فيروس كورونا من جميع البلدان في جميع أنحاء العالم تعديل قوانين الإفلاس الخاصة بها لتناسب الوباء. مع وصول هذا الوباء إلى حالة الوباء، انتشر الفيروس الآن على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، والاحتياطات التي يتخذها الكثير من الناس (في الأشهر المقبلة)، سواء كانوا مصابين بشكل طبيعي أو مصابين بشكل قانوني، هناك دعوات قوية على المستوى الدولي لمنع حالات الإفلاس بسبب الوباء، حيث قد تستمر الشركات في الإغلاق حيث قد يتباطأ النشاط التجاري. التدفق النقدي التدفق السلس للسيولة المالية، خاصة بالنسبة للشركات التي تعتمد بشكل أساسي على الإنتاج، سيتعين على العديد من هذه الشركات تقديم طلب إفلاس في الأسابيع أو الأشهر المقبلة والمضي في إجراءات الإفلاس. قد يتم تصفيتها تدريجياً. بسبب الانكماش الحالي في السوق، فمن المدهش أن العديد من الحكومات على المستوى الدولي قد اتخذت زمام المبادرة، بالنظر إلى الوضع الحالي، هناك مخاطرة كبيرة أن يتم بيع الشركة بسعر أقل من قيمتها. لا تأخذ تدابير اقتصادية لمنع أعمال التصفية بحقهم.

أصدرت المفوضية الأوروبية رسالتين تتناولان الأثر الاقتصادي المحتمل لأزمة جائحة فيروس كورونا. هم انهم[1]:

الأولى: أعلنت المفوضية الأوروبية عن إطار عمل مؤقت لمساعدة الدول الأعضاء، وأعلن صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي عن تدابير مالية لتعزيز الاقتصاد لمنع حالات الإفلاس غير الضرورية.

(1) Gert-Jan Boon, Markus Konrad Brunnermeier, Horst G. M. Eidenmueller, Luca and Gurrea- Enriques, Aurelio Mart?nez, Kathryn Judge, Jean-Pierre Landau, Marco Pagano, Ricardo A.M.R. Reis, Kristin, op.cit, p28-29.

✍ **الثانيــة:** تعاملـت المفوضـية الأوروبيـة مـع نهـج اقتصـادي منسـق يتضـمن سلسـلة مـن الإجراءات. وهذا يتطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة للشركات المتعثرة.

قد تتطلب الظروف الاقتصادية غير العادية الحالية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المشرعين على المستوى الدولي اتخاذ تدابير استثنائية، والتي تمتد إلى حالات الإفلاس، كما هو الحال مع حالات الإفلاس الحالية، يجب إصدار تشريعات لمنع حالات الإفلاس غير الضرورية. وسن المشرعون في جميع أنحاء العالم قوانين الإفلاس لمنع الشركات المتعثرة الطوعي من تقديم طلبات الإفلاس، ويجب اتخاذ الإجراءات فورًا لإعادة التكيف.

سيتم إعادة تنظيم قانون الإفلاس هذا من خلال اتخاذ خطوتين مهمتين على الفور[1]:

أولاً: من خلال التعليق العام أو تأجيل مدفوعات الديون المستحقة على الشركات، فضلاً عن توفير المساعدة المالية من الحكومات لمساعدة الشركات على التعافي ودعم موظفيها.

ثانياً: تعليق ملفات الإفلاس على أساس أن الشركة ليست معسرة. مثل هذا التعليق موجود في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. النمسا، وألمانيا، واليونان، وإيطاليا، ولاتفيا، وبولندا، وإسبانيا، على سبيل المثال؛ مما يمنح الشركات فرصة للإنعاش.

في الآونة الأخيرة، قامت عدة دول (مثل ألمانيا) بتعليق تطبيق نظام الإفلاس مؤقتًا من خلال إغلاق الشركات لأسابيع أو شهور لمنحها الفرصة لاتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة النقص النقدي الضروري. تم تعليقها أو تمديدها (النمسا). وشملت هذه التعديلات تدابير لتوفير التمويل المؤقت (للأزمات) وتعليق ملفات الإفلاس على أساس الإعسار.

(1) Gert-Jan Boon, Markus Konrad Brunnermeier, Horst G. M. Eidenmueller, Luca and Gurrea- Enriques, Aurelio Mart?nez, Kathryn Judge, Jean-Pierre Landau, Marco Pagano, Ricardo A.M.R. Reis, Kristin, op.cit, p28-29.

في ضوء ما سبق، استجابت العديد من الحكومات والجهات الرقابية المالية والمنظمات الدولية لوباء (فيروس كورونا) من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات القانونية والاقتصادية والمالية، ومن بين الإجراءات القانونية التي يتضمنها القانون منع إفلاس الشركات. تسببت حالات الطوارئ في صعوبات مالية لدرجة أننا غير قادرين على سداد ديوننا بسرعة، وقد تم اتخاذ العديد من هذه الإجراءات الوقائية، وفيما يلي قائمة بالدول الرئيسية التي تعمل فيها.

أولاً: الآليات الوقائية في فرنسا(١):

تم إعلان قانون الطوارئ الفرنسي الصادر في ٢٣ مارس ٢٠٢٠ (الطوارئ الصحية الوطنية) اعتبارًا من ٢٤ مارس ٢٠٢٠ ومن المقرر أن ينتهي في ٢٤ مايو ٢٠٢٠ بسبب أزمة وباء الفيروس التاجي صباحًا.

بموجب قانون الطوارئ هذا، أصدرت الحكومة الفرنسية مرسومًا رئاسيًا (ذو قوة قانونية) في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ بإجراء تعديلات مؤقتة على قانون الإفلاس الفرنسي (المرسوم الرئاسي رقم ٣٤١ لعام ٢٠٢٠). يعالج بعض الأحكام الرئيسية للأمر التنفيذي وآثارها لحماية الشركات والموظفين ومجالس إدارة الشركات من عواقب نقص التدفقات النقدية نتيجة للأزمة الصحية الحالية. بالنسبة للشركات المعنية:

١- تطبيق عدم الإفلاس عن "وقف السداد" حتى ١٢ مارس ٢٠٢٠:

بموجب القانون الفرنسي، يُطلب من المدين عادةً تقديم طلب إفلاس في غضون (٤٥ يومًا) من "التعليق" الذي يتجاوز فيه الدين الأصول السائلة.

(1)Fabrice Baumgartner, Aude Dupuis, COVID- 19: Temporary French Bank- ruptcy Law Adjustments, March 312020, available at (https://www.clearygot- tlieb.com/news-and-insights/publication-listing/covidl9-temporary-french-bank- ruptcy-law-adjustments).

يتم تقديم طلب إفلاس لإجراءات (استرداد قضائي) أو (تصفية قضائية) كما يمكن الشروع في أنواع معينة من إجراءات ما قبل الإفلاس بعد (تعليق المدفوعات).

بموجب الأمر التنفيذي الحالي، حتى ثلاثة أشهر بعد انتهاء "حالة الطوارئ الصحية" (أي حتى ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠ وفقًا للجدول الزمني الحالي)، سينتهي وقف الإفلاس في ١٢ مارس. في عام ٢٠٢٠، بغض النظر عن الحدث أو الموقف اللاحق.

نتيجة لذلك، إذا لم تتخلف الشركة عن السداد في ١٢ مارس ٢٠٢٠، فيمكنها الاستمرار في العمل كمنشأة مستمرة ولا تحتاج إلى الإفلاس طالما أن وضعها النقدي يفي بالتزاماتها. سداد الديون.

بالإضافة إلى ما سبق، يجوز للشركات التي لم تكن متأخرة السداد اعتبارًا من ١٢ مارس ٢٠٢٠ أن تشرع في إجراءات ما قبل الإفلاس والتي لا تتوفر عادةً إلا للشركات المتأخرة في السداد. (الدين الضروري) أي، كما ذكر أعلاه، يلعب دورًا مهمًا في إعادة هيكلة الديون وهو بشكل عام أداة فعالة لإعادة هيكلة الديون في شكل تسويات.

كما يسمح الأمر التنفيذي للشركة المفلسة بتقديم طلب إفلاس وبدء إجراءات (استرداد قضائي) أو (تصفية قضائية) بعد ١٢ مارس ٢٠٢٠، حتى لو كانت الشركة في وضع (تأجيل الدفع). وهي تختار تقديم طلب إفلاس من أجل الحصول على أموال عامة لدفع مطالبات معينة للموظفين، ولكن هذا الخيار يخضع لتقدير الشركة المفلسة وحدها، كما لا يمكن لدائنيها أيضًا أن يطلب المدعي العام الشروع في "استرداد أمر زجري". أو إجراءات "التصفية الأولية" للشركات المتخلفة عن السداد بعد ١٢ مارس ٢٠٢٠، ولأغراض عملية، يمكن استخدام جميع الشركات التي توقفت عن الدفع بعد ١٢ مارس ٢٠٢٠. إجراءات الإفلاس. بعد انتهاء فترة (ثلاثة أشهر) بعد انتهاء (الطوارئ الصحية)، وفقًا للظروف والاحتياجات التي ينص عليها القانون الفرنسي، يجب توفير الشركات التي لا تزال في حالة (موقوفة) يجب تقديم طلب إفلاس خلال (٤٥ يومًا).

قد تؤثر القواعد المذكورة أعلاه على تطبيق قواعد التحويل الاحتيالية، التي تنطبق بموجب القانون الفرنسي خلال فترة الاشتباه. إصلاح التاريخ، الذي يمكن تحديده على النحو التالي: حدث قبل (١٨ شهرًا) من تاريخ فترة الإفلاس، يمكن من خلالها استئناف بعض المعاملات وإبطالها. إذا لم يتم التقديم من ١٢ مارس ٢٠٢٠ إلى ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠، فإننا لا نتوقع أنه في إجراءات الإفلاس اللاحقة، لا ينبغي لمحكمة الإفلاس أن تحكم بأن (التقصير) حدث خلال تلك الفترة على الأقل، فمن المعقول القيام بذلك. ليس الإعداد الافتراضي قبل ١٢ مارس ٢٠٢٠.

نتيجة لما سبق، فإن المعاملات التي قام بها المدين خلال تلك الفترة ليست معرضة لخطر الإلغاء وفقًا للوائح التحويلات الاحتيالية وعلى الرغم من أن الأمر التنفيذي يحتوي على استثناءات، في حالة الاحتيال، والإفلاس، يجوز للمحكمة أن تقرر إيقاف أن يكون السداد قد حدث في أي وقت حتى ١٨ شهرًا قبل تاريخ حكم الإفلاس.

٢- تمديد بعض المواعيد النهائية:

يمدد المرسوم الرئاسي العديد من المواعيد النهائية المنصوص عليها في قانون الإفلاس الفرنسي. المواعيد النهائية هي:

أ- تمديد المدة القصوى لإجراءات التوفيق بين الشركات المتعثرة. هذه عادةً فترة تساوي مدة (حالة الطوارئ الصحية) بالإضافة إلى ٣ أشهر إضافية إذا بدأت (حالة الطوارئ الصحية) في مارس. نظرًا لانتهاء الفترة من ٢٤ مايو ٢٠٢٠ إلى ٢٤ مايو ٢٠٢٠ كما هو مخطط له، سيتم تمديد الحد الأقصى لفترة الوساطة للشركات التي تعاني من مشاكل لمدة خمسة أشهر أخرى (إجمالي ١٠ أشهر). يبدو أن هذا لا ينطبق فقط على إجراءات التحكيم المعلقة في ٢٤ مارس ٢٠٢٠، ولكن أيضًا على إجراءات التحكيم التي بدأت في أو بعد ٢٤ مارس ٢٠٢٠.

ب-إذا كانت الشركة خاضعة (لخطة حماية) أو (خطة استرداد) معتمدة من المحكمة عند الخروج من إجراءات (التصفية)، فيجوز تمديد مدة الخطة ويقوم رئيس محكمة الإفلاس (بتمديد المدة). مدة الخطة تصل إلى ٣ أشهر بعد انتهاء حالة الطوارئ الصحية، بناءً على طلب الوالد/ الوصي المشرف على تنفيذ الخطة، لمدة الطوارئ الصحية بالإضافة إلى ٣ أشهر (أي ما يصل إلى ٥ أشهر أخرى إذا استمرت حالة الطوارئ الصحية لمدة شهرين كما هو مقرر حاليًا)، فيمكن لمكتب المدعي العام طلب تمديد لمدة تصل إلى عام واحد.

بعد انتهاء فترة الثلاثة أشهر بعد انتهاء (إعلان حالة الطوارئ الصحية)، يجوز لمحكمة الإفلاس تمديد مدة الخطة إلى (عام واحد) لمدة ستة أشهر بعد ذلك. بناءً على طلب النيابة العامة أو الوصي المشرف على تنفيذ الخطة. تسمح هذه الأحكام للشركات التي لا تفي بالمواعيد النهائية المحددة في الخطة بتمديد تلك المواعيد النهائية.

ج- يجوز لرئيس محكمة الإفلاس بناء على طلب الأمين تمديد المهلة المحددة للوصي لمدة (حالة الطوارئ الصحية) بالإضافة إلى زيادة ثلاثة أشهر.

د- يتم تمديد الموعد النهائي التالي تلقائيًا لمدة شهر بالإضافة إلى فترة (الطوارئ الصحية).

- مهلة زمنية مرتبطة بـ(فترة المراقبة)، أي الفترة المتاحة لتطوير خطة الخروج من إجراءات (التصفية).
- المواعيد النهائية المرتبطة بتنفيذ (خطة الحماية) (خطة بيع الأصول) المعتمدة بعد إجراءات (التصفية).
- (التصفية القضائية) المواعيد النهائية المرتبطة بالعمليات الجارية عندما تكون الإجراءات معلقة.

- فترة تصفية مبسطة.

٣- تنظيم إجراءات الإفلاس:

يهدف الأمر التنفيذي إلى تسهيل إجراءات ما قبل الإفلاس والإفلاس عندما لا يمكن عقد جلسة استماع أو اجتماع فعلي من خلال:

أ) يمكن رفع دعوى قضائية أمام المحكمة (بما في ذلك الوسائل الإلكترونية) لبدء هذه الإجراءات.

ب) يجوز للمدينين أن يصرح لهم بتقديم المطالبات والمطالبات كتابةً فقط (دون سماع).

ج) يجوز لرئيس محكمة الإفلاس أن يطلب إرسال المراسلات بأي وسيلة (أي بما في ذلك الوسائل الإلكترونية).

د) يجوز الاتصال بين محكمة الإفلاس وأمين التفليسة بأي وسيلة (بما في ذلك الوسائل الإلكترونية).

ثانياً: الآليات الوقائية في ألمانيا الاتحادية[1]:

وبسرعة غير مسبوقة في ١٦ مارس ٢٠٢٠، أصدرت الحكومة الفيدرالية الألمانية تشريعًا لتعليق إيداعات الإفلاس مؤقتًا للشركات المتضررة من وباء فيروس كورونا حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠. وتم تمرير جميع الخطوات التشريعية بشكل عاجل من قبل المجلس الاتحادي، وصدر القانون بمقترحات ودخل حيز التنفيذ بعد تصديقه من قبل (الرئيس الاتحادي) ونشره في الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي. للتخفيف من تأثير هذا الوباء، تم تطبيق القانون بأثر رجعي اعتبارًا من ١ مارس ٢٠٢٠ ويهدف في المقام الأول إلى حماية الشركات التي تواجه صعوبات مالية نتيجة لهذا الوباء. ويتضمن القانون تعليقًا مؤقتًا لمطالبات الإفلاس للدائنين على أساس حالات الإفلاس التي حدثت بعد ١ مارس ٢٠٢٠، وكذلك الالتزام بتقديم ملف إفلاس للشركات المتعثرة.

(1) Joss Hargrave, Nicolas Morell, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?u- bom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, Rene Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/ covid-19-international-r-and-i-briefing), (3/4/2020), Peter Hoegen, Dr Franz Bernhard Herding, Dr Sven Prtifer, Dr Walter Uebelhoer, Dr Christopher Kranz, Covid-19 pandemic: Temporary suspension of the obligation to file for insolvency proceedings, 31 March 2020, available at (file:///C:/Users/PC_2018/ Desktop/Snapshot-Covidl9-Temporary-suspension-of-obligation-to%20file-for- insolvency-proceedings-310320.pdf), (5/4/2020), Frank Grell, Dr. J?m Kowa- lewski. Dr. Ulrich Klockenbrink, Legal Update - Remedy for Managing Directors in Times of COVID-19: Suspension of insolvency filing obligations and limitation of liability risks in Germany, March 222020 و, available at (https://www.lathamgermany.de/2020/03/legal-update-remedy-for-managing-di-rectors-in-times-ofcovid-19-suspension-of-insolvency-filing-obligations-and-lim-itation-ofliability-risks-in-germany/) (29/3/2020).

عادة تكون الشركة المفلسة ملزمة قانونًا بشكل أساسي بتقديم التماس إفلاس، لذلك فهي ملزمة بتقديم طلب لبدء إجراءات الإفلاس دون تأخير بعد نفاد السيولة (نقص السيولة). إذا فشل المدين في الوفاء بالتزامات السداد إذا توقف المدين عن سداد المدفوعات (أو أصبح مثقلًا بالديون)، إذا لم تعد أصول المدين تغطي مستحقاته الحالية، فإن المدين مدين بمبالغ كبيرة. إذا كان عمل المدين محتملًا (ما يسمى بالتوقع المستمر الإيجابي) (المادة ١٥ الفقرة ١ من التزامات تسجيل الإفلاس الألماني)، يجوز للممثل القانوني للشركة تقديم طلب الإفلاس دون تأخير، مما قد يؤدي إلى الإدانة. في حالة ثلاثة أسابيع على الأقل (القسم ١٥ (أ) قانون الإفلاس الألماني)، لا يمكن تجاوز الأسابيع الثلاثة المطلوبة لتقديم طلب الإفلاس ما لم يرى مجلس الإدارة احتمالًا كافيًا لمعالجة الأسباب المؤدية إلى الإفلاس. إذا أفلست الشركة بعد هذه الفترة (قروض جديدة، مساهمات المساهمين، تأجيل التزامات الدفع، وما إلى ذلك)، يمكن للعديد من الشركات الآن تلبية متطلبات الإفلاس هذه بسرعة كبيرة.

وبالتالي، فإن الالتزام بتسجيل القرارات والمناقشات هو التزام شخصي لجميع الممثلين القانونيين للشركة (عادة ما يمثلهم رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة)، وفي حالة عدم وجود إجراء تسجيل شخصي إنه التزام. المسؤولية والعقوبات الجنائية وشيكة بالنسبة لهؤلاء الممثلين القانونيين.

في ظل الظروف العادية، يكون لدائن الشركة التي تواجه تقصيرًا في السداد مصلحة قانونية في بدء إجراءات الإفلاس، وبشرط أن يكون لها مصلحة قانونية في بدء إجراءات الإعسار، وله الحق في التقدم إلى المحاكم لبدء إجراءات الإفلاس للشركات التي لديها لا نقد أو مثقلة بالديون. تم توضيح أسباب الانفتاح أمام المحكمة في طلبهم بشكل مُرضٍ (المادة ١٤ من قانون الإفلاس الألماني).

بموجب القانون الجديد، وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠، يتم تعليق التزامات الشركة المتعثرة وحق دائني الشركة المتعثرة في رفع إجراءات الإفلاس. سيتم تمديد الوقف حتى ٣١ مارس ٢٠٢١، حيث يعلق الاقتصاد الألماني كل من التزاماته بإعلان الإفلاس وحق الدائنين في تقديم

طلب الإفلاس. إذا استمرت الشركة في طلب المساعدة العامة المتاحة، أو استمرت في مواجهة صعوبات في التمويل، أو واجهت صعوبات مالية، فهي عرضة للتغيير.

لا يجوز تعليق التزامات رفع دعوى الإفلاس إلا من قبل الممثل القانوني للشركة الذي أثبت بنجاح شرطين رئيسيين:

١) يجب أن يستند سبب الإفلاس إلى تأثير وباء فيروس كورونا وليس لأي سبب آخر وإثبات أن الأزمة المالية للشركة كانت نتيجة لهذا السبب الوبائي يمكن التحقق منه اعتبارً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تكون الشركة نشطة وليست في حالة خمول، وذلك وفقًا للبيانات المالية السنوية للشركة اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وسوف يغير القانون الجديد ذلك في الشركة، وينص على افتراضات. لن يسري تعليق التزامات تسجيل إفلاس الشركة إذا ثبت أن إفلاس الشركة لم يكن بسبب آثار هذا الوباء، بمعنى الانتهاك، ما لم يثبت الدائنون خلاف ذلك.

٢) يجب أن يكون هناك سبب حقيقي لتسوية نقص السيولة المتاحة بحيث يمكن التخفيف من نقص السيولة وفقًا لمفهوم الخرق، لا ينطبق تعليق التزام التسجيل، ولن يكون كذلك.

عندما تثار أسئلة حول مدى مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة الذين قدموا بطلب الإفلاس خلال تلك الجائحة، نجد أنه في ظل الظروف العادية تقع المسؤولية المدنية على عاتق مجلس الإدارة وفقًا للقانون الألماني. قانون الشركات، المسؤولية الجنائية بموجب القانون الجنائي الألماني.

ومع ذلك، فإن وضع قانون الجائحة الجديد فيروس كورونا نص على تعليق هذه الالتزامات، على عكس ما سبق ذكره. لضمان حماية مجلس إدارة الشركة ومساءلته، فإن الغرض منه هو:

أ- مساعدة مجلس الإدارة في إدارة التأثير المدمر لهذا الوباء على نقص السيولة النقدية للعديد من الشركات، وتجنب العواقب الاقتصادية والتجارية السلبية لأنظمة الإفلاس، وتقليل مخاطر مجلس الإدارة.

ب- تجنب المسؤولية الشخصية المحتملة عن طريق منع مجالس إدارة الشركات المتضررة من الوباء من وقف المدفوعات. سيكون لهذا تأثير سلبي على وضع السيولة للدائنين. القيود المفروضة على مخاطر التزام السداد في حالة عدم السيولة أو الديون الزائدة، وبالتالي المدفوعات التي تتم في سياق العمل العادي، لا سيما المدفوعات التي تساعد في الحفاظ على العمليات التجارية أو استئنافها، أو تنفيذ مفهوم إعادة الهيكلة، لا تخضع حاليًا للإيداع في حالة الإفلاس. طالما كان هناك التزام بالخضوع، فسوف يُعتبر أنه قد مارس العناية الواجبة (من رجل أعمال معقول وحكيم).

كنتيجة منطقية لما سبق، فإن الممثل القانوني للشركة (مجلس الإدارة) معفي من المسؤولية المدنية وفقًا لقانون الشركات الألماني ومن المسؤولية الجنائية وفقًا للقانون الجنائي الألماني. إذا كان لدى الشركة سيولة مالية غير كافية لتقديم طلب إفلاس، أو إذا كانت الشركة مثقلة بالديون، أي (في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة)، سيطلب الدائنون من الشركة الشروع في إجراءات الإفلاس. الحق في الطلب بسبب حالة الوباء التي حدثت بعد ١ مارس ٢٠٢٠.

لقد أثيرت تساؤلات حول الغرض من القانون الجديد، الذي يأمل كما ذكر المسؤولون الألمان، أنه من خلال هذا القانون لن تضطر الشركات إلى تقديم طلب إفلاس. لقد حان الوقت لعدم تلقي المساعدة المقدمة من الحكومة الفيدرالية التمويل الحكومي الموعود من الحكومة الفيدرالية أو غيرها البلد المتضرر من الوباء كبير جدًا والتمويل معقد للغاية، وتخضع المؤسسات المالية والبنوك المشاركة لقيود بسبب الوباء، فضلاً عن فترة الإفلاس المعتادة التي تبلغ ثلاثة أسابيع. ستساعد هذه الخطوة في التخفيف من تأثير تفشي فيروس (كوفيد -١٩) على الاقتصاد الوطني، حيث أن القانون قصير للغاية بالنسبة لهذه الحالات)، لذلك فإن

الغرض من أحكام هذا القانون الجديد هو تجنب الإفلاس والحد من الإفلاس. العبء الواقع على الشركات حتى تتمكن الشركات المتضررة من المشاركة في المعاملات الاقتصادية العامة.

ومع ذلك، من الواضح أن تعليق التزامات رفع دعوى الإفلاس لا يعفي الشركة من التزاماتها (التعاقدية) تجاه شركاء الأعمال والموظفين وما إلى ذلك. اعتبارًا من ١ مارس ٢٠٢٠، سيتم تطبيق وقف بأثر رجعي لإجراءات الإفلاس.

ثالثاً: الآليات الوقائية في إيطاليا[1]:

صدر المرسوم رقم ٢٣ بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٢٠، والذي دخل حيز التنفيذ في ٩ أبريل ٢٠٢٠، في المقاطعات الإيطالية المسمى (مرسوم السيولة) واعتمدت الحكومة الإيطالية إجراءات طارئة جديدة. تدابير للحفاظ على استمرارية الأعمال للشركات التي كانت تعمل قبل تفشي مرض فيروس كورونا الجديد والتي تأثرت لاحقًا بالوباء، مثل:

١) لا يمكن اعتبار التماسات إفلاس الشركات الكبيرة التي قدمها الدائنون بعد ٩ مارس معفاة، وهذا لا يتطلب أن تكون حالة الإفلاس مرتبطة بحالة وبائية طارئة، وبدلاً من ذلك، سترفض المحكمة أي طلب إفلاس يتم تقديمه خلال الفترة. من ٩ مارس ٢٠٢٠ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، تم تحديد إفلاس الشركات الكبيرة بموجب المرسوم رقم ٢٧٠ المؤرخ ٨ يوليو ١٩٩٩.

(1) Giovanni Fonte, Covid-19 in Italy: LiquiditA Decree dedicates articles to insolvency procedure, 16 April 2020, Available at (https://www.r0edl.C0m/insights/c0vid-19/italy-liquidita-decree-insolvency-procedures), (20/4/2020), Stefano Parlatore, Daniele Geronzi, Daria Pastore, Luca Autuori, Giandomenico Ciaramella, Marialuisa Garavelli, Sara Colombera, New rules on the Italian government's review of investments in Strategic industries at the time of Covid-19 Covid-19 emergency – Italy insolvency and business crisis, APRIL 2020, Available at (https://wwwdegance.-com/wpcontent/uploads//2020/04/Newsletter_COVID-19_emergen-cy_%E2%80%93Jtaly_insolvency_and_business_crisis-Lpdf), (22/4/2020), Federico Sutti, Cristian Fischetti, COVID-19: Insolvency measures introduced by Italy's Law Decree no. 23 of April 8, 2020 (the so-called "Liquidity Decree"), published in the Official Gazette and effec-tive as of April 9, 2020, April 10, 2020, Available At (https://www.dentons.eom/en/insights/alerts/2020/april/7/interventions-in-bankruptcy■matters-by-the-liquidity-decree-approved-by-the-council-of-ministers-en), (23/4/2020).

٢) تشمل الإجراءات المتخذة تأجيل إصلاح قانون الإفلاس الإيطالي، المنصوص عليه في المرسوم رقم ١٤ تاريخ ١٢ يناير ٢٠١٩، والذي كان من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في ١٥ أغسطس ٢٠٢٠.

لذلك، سيتم تأجيل تطبيق قانون الأزمة والإفلاس الجديد حتى ١ سبتمبر ٢٠٢١ (باستثناء بعض القواعد المعمول بها بالفعل على الفور).

تنطبق هذه الشروط وبنودها على جميع إيداعات الإفلاس، بما في ذلك تلك المقدمة من قبل مجلس إدارة الشركة نفسه. وذلك للسماح لأصحاب الأعمال الذين يعانون من ضغوط اقتصادية ومالية بتقييم إمكانات الأدوات البديلة، مع تجنب التعرض للعواقب المدنية والجنائية المتعلقة بتفاقم حالات الإفلاس. الوضع الموجود بالفعل.

الاستثناء الوحيد للقاعدة السابقة هو أن ملفات الإفلاس التي يقدمها النائب العام مع طلب إصدار إجراءات وقائية أو تحفظية لحماية أصول الشركة قد تشتت الانتباه، بما في ذلك: لا يزال مسموحًا بتجنب الفعل. علاقة جنائية على نفقة الدائن.

٣) التسوية مع الدائنين وإعادة التفاوض بشأن اتفاقية إعادة هيكلة الديون

أ- تم تمديد الموعد النهائي للامتثال للإجراءات المعتمدة من ٢٣ فبراير ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يتعلق باتفاقيات الدائنين واتفاقيات إعادة هيكلة الديون لمدة ستة أشهر.

ب-التسويات مع الدائنين أو اتفاقيات إعادة هيكلة الديون بانتظار التحقق اعتبارًا من ٢٣ فبراير ٢٠٢٠. يحق للشركة الشاكية القيام بما يلي قبل موافقة المحكمة على التسوية:

- قدم طلبًا جديدًا إلى المحكمة يحتوي على اتفاقية إعادة هيكلة جديدة للديون لتحل محل واحد تم تقديمه بالفعل.
- تقديم موجز يحدد المواعيد النهائية الجديدة لتحقيق خطة إعادة الهيكلة، على ألا تتجاوز هذه التمديدات ستة أشهر.

٤) تأجيل عودة رأس مال الشركة للنصاب القانوني:

بسبب الظروف الاستثنائية التي تسبب فيها الوباء، حتى الشركات التي كانت في السابق في وضع جيد في ظل الظروف الاقتصادية والمالية العادية يمكن أن تتكبد بسهولة خسائر تؤثر على رأس مالها المسجل، ووفقًا لأحكام القانون المدني الإيطالي، إذا كان رأس المال المسجل لديه تم تخفيضها بأكثر من الثلث نتيجة للخسارة، فلن يتم تطبيق هذه القاعدة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٥) الإجراءات المؤقتة لقروض المساهمين:

أدخلت الحكومة الإيطالية إجراءات لتزويد الشركات بالدعم الائتماني الكافي (من خلال قروض المساهمين).

(مرسوم السيولة) ينص على تعليق مؤقت للقواعد المتعلقة بإخضاع القروض لصالح الشركة للمساهمين أو الأشخاص الذين يؤدون أنشطة الإدارة والتنسيق من ٨ أبريل ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠) .المادتان ٢٤٦٧ و٢٤٩٧ من القانون المدني الإيطالي (لتعزيز المصادر البديلة للجدوى المالية لاستدامة الشركة.

هذا تشجيع كبير للمساهمين. خاصة عندما تحتاج القوة المالية للشركة إلى جذب المزيد من المشاركة.

ووفقًا للإجراءات الأخرى، فإن هذا الإجراء مؤقت ويقتصر على قروض المساهمين الممنوحة بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

رابعاً: الآليات الوقائية في سويسرا[1]:

أصدر المجلس الفدرالي السويسري في ١٦ أبريل ٢٠٢٠ قانونًا خاصًا بشأن نظام الإعسار وإعادة هيكلة الديون لحماية الشركات التي تواجه صعوبات مالية نتيجة لقانون الوباء والإفلاس فيروس كورونا، ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في ٢٠ أبريل ٢٠٢٠ وهو ساري المفعول لمدة ستة أشهر.

يحتوي قانون الإفلاس على ثلاثة إجراءات مؤقتة:

١) تعليق التزام مجلس الإدارة بإخطار القاضي في حالة وجود فرط في المديونية:

بموجب القانون السويسري، يجب على مجلس الإدارة إخطار القاضي دون تأخير إذا كانت الشركة مدينة بمبلغ كبير من المال. قد يؤدي عدم إخطار القاضي في الوقت المناسب إلى مسؤولية مدنية وجنائية. عند استلام هذا الإشعار، تباشر المحكمة إجراءات الإفلاس، باستثناء إمكانية إعادة الهيكلة المالية.

خلافًا لما سبق، فإن أمر الإفلاس يعفي المجلس مؤقتًا من واجب إخطار القاضي، وفقًا للشروط التالية:

أ- كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم يكن على الشركة ديون كبيرة.

ب-إمكانية الإفلاس بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

(1)Laurent Gillieron, Bankruptcy laws eased for Covid-affected companies, APR, 16, 2020, Available at (https://www.swissinfo.ch/eng/debt-relief_bankruptcy- Ws-eased-for-covid-affected-companies/45694796)١ (25/4/2020) Andrea Trost, Dunja Koch, JOrme Pidoux, Measures to Assist Swiss Companies During COVID-19: A New Temporary Insolvency and Restructuring Regime, 21 April 2020, Available at (https://blog.froriep.com/en/insolvency-and-restructuring-re- gime-for-swiss-companies-covid- 1 9-switzerland), (25/4/2020).

الأمر نفسه ينطبق على (المدققين) الذين لديهم واجب قانوني بإخطار القاضي إذا لم يقم مجلس الإدارة بذلك.

يجب على المجلس أن يوثق ويقدم أسباب قراره كتابةً.

٢) صندوق جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) يسمى صندوق (كوفيد -١٩):

يمكن للشركات الصغيرة التقدم بطلب للحصول على تأجيل سداد الديون، ويوفر الوقف الاختياري الجديد (كوفيد-١٩) للشركات الصغيرة إجراءً بسيطًا للحصول على تعليق التزامات الدفع الخاصة بهم. إنه بديل سهل. غالبًا ما تؤدي حالات التعليق بموجب قوانين إنفاذ الديون والإفلاس إلى تصفية الشركة بدلاً من إعادة الهيكلة.

شروط الإلغاء (كوفيد -١٩) هي كما يلي.

أ- الشركات الصغيرة والمتوسطة ليست معسرة اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وإذا كانت مثقلة بالديون، فإن بعض الدائنين على استعداد لتعليق المدفوعات حتى يتم تسوية الديون.

ب-عدم إدراج أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ج- يجب ألا تتجاوز الشركات الصغيرة والمتوسطة عتبة اثنين في عام ٢٠١٩:

- ميزانية إجمالية قدرها ٢٠ مليون فرنك سويسري.
- تجاوز حجم التداول ٤٠ مليون فرنك سويسري.

يجوز منح وقف طوعي للأشهر الثلاثة الأولى، ويجوز للمحكمة تمديد الوقف لمدة ثلاثة أشهر إضافية.

يمكن للشركات الصغيرة التقدم بطلب للحصول على وقف (COVID-19) من خلال عملية بسيطة من خلال تقديم طلب يكشف بشكل موثوق ويوضح مركزهم المالي. من خلال تقديم طلب لوقف (COVID-19)، يعتبر المجلس قد أوفى بالتزامه بإخطار المحكمة في حالة

الإفلاس وسيتم إصدار تصريح إقامة. ويجب على الشركة في حالة إفلاس إخطار جميع الدائنين المعروفين على الفور كتابةً أو عن طريق البريد الإلكتروني.

خلال فترة الوقف (كوفيد-١٩)، يمكن للشركات الصغيرة الاستمرار في العمل ولن تتأثر أي مطالبات يتم تكبدها بعد منح الوقف بهذا الوقف.

ومع ذلك، لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المساس بالمصالح المشروعة لدائنيها أو التصرف لصالح الدائنين الأفراد على حساب الآخرين.

بالإضافة إلى ما سبق، لا يجوز للشركات الصغيرة التصرف في الأصول الثابتة أو رهنها خلال فترة الوقف دون موافقة المحكمة.

٣) التعديلات على نظام إعادة هيكلة الديون الحالي:

نفذ المجلس الفيدرالي السويسري مزيدًا من الإجراءات لتبسيط الوقف العادي الحالي بموجب اتفاقية .DEBA هذا لا يقتصر على الشركات الصغيرة، على عكس قانون الإفلاس (كوفيد-١٩) الالتزام بتزويد القضاة بخطط لإعادة الهيكلة المؤقتة عند التقدم بطلب للحصول على وقف منتظم.

بالإضافة إلى ذلك، تم تمديد الحد الأقصى لفترة الإيقاف التي تسمح بها المحكمة في هذه الحالة من (٤ أشهر) إلى (٦ أشهر)، مما يحد من قدرة المحكمة على إعلان إفلاس الشركة قبل انتهاء فترة الوقف.

لا يمنع منح الوقف الاختياري بموجب قانون (كوفيد-١٩) الشركات الصغيرة من التقدم بطلب للحصول على وقف منتظم في أي وقت، لكن مدة الوقف بموجب قانون (كوفيد-١٩) لا تقصر بمقدار النصف.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات السابقة، اعتمد المجلس الاتحادي السويسري مرسومًا (كوفيد-١٩) في ٢٥ مارس ٢٠٢٠، بالموافقة على حزمة ضمان (٢٠ مليار فرنك سويسري). وقد زاد هذا لاحقًا إلى (٤٠ مليار فرنك سويسري).

بموجب هذا القانون، سيتم منح الشركات التي تحتاج إلى السيولة الوصول إلى القروض بطريقة سريعة ومباشرة للغاية.

يميز القانون بين نوعين من القروض: (كوفيد -١٩) قروض بمبلغ قرض يصل إلى (٥٠٠.٠٠٠ فرنك سويسري) وقروض (كوفيد -١٩ بلس) بمبلغ قرض يصل إلى (٢٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك سويسري).

أظهرت التجربة على مدار الأيام القليلة الماضية أن قروض (كوفيد-١٩) متاحة في غضون ساعات (للعملاء الحاليين) وقروض (كوفيد-١٩ بلس) في غضون أيام (أيضًا للعملاء الحاليين).

نتيجة لبرامج السيولة، أصبحت السيولة متاحة بسرعة كبيرة، وقد أظهرت التجربة أن هناك طلبًا كبيرًا على القروض وأن النظام المصرفي قادر على تلبية هذا الطلب.

خامساً: الآليات الوقائية في إسبانيا[1]:

لا يزال الوضع في إسبانيا، على عكس بقية العالم، مصدر قلق كبير لمجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك:

١) يعتمد الاقتصاد الإسباني بشكل كبير على القطاعات والشركات المتضررة بشكل خاص من فيروس كورونا، حيث يمكن اعتبار حالة الصناعة والسياحة الأسوأ. التأثير على الاقتصاد العالمي سيكون الانكماش الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا هو الأشد والأكبر في دولة إسبانيا.

٢) إسبانيا من أكثر الدول تضرراً بالفيروس وللأسف لا يتوقع أن يتحسن الوضع في الأشهر المقبلة.

(1) Dissolution of companies and bankruptcy in times of coronavirus, 15 March 2020,Available at (https://www.derechoyfinanzas.org/disolucion-de-sociedades-y-concurso-de-acreedores-entiempos-delcoronavirus/) (18/5/2020), Joss Har- grave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Beckmans, John Shi,?ubonכ?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, Rene Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency Update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/covid-19- internationaLr-and-i-briefing),(2/4/2020), Zahra Ah, Spanish measures for restructuring/insolvency in the context of coronavirus (COVID-19)-threats and opportunities, 27 Mar 2020, Available at (https://www.lexisnexis.co.uk/blog/ restructuring-and-insolvency/spanish-measures-for-restructuring-insolvency-in- the-context-ofcoronavirus-(covid-19)-threats-and-opportunities), (5/4/2020) Yoko Takagi, Reyes Carvajal, COVID-19: Spanish Government Financial Assistance Measures, 19 APR 2020, Available at (https://www.whitecase.com/ publications/alert/covid-19-spanish-government-financial-assistance-measures), (25/4/2020).

٣) كإجراء احترازي لوقف انتشار فيروس كورنا، قامت الحكومة الإسبانية بتقييد العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. ستؤدي هذه الإجراءات إلى مزيد من الأضرار الملموسة للعديد من الشركات والصناعات التي تواجه مشاكل اقتصادية ومالية خطيرة منذ ظهور هذا الوباء.

وفقًا لما سبق، يجب أن تشمل مجموعة الإصلاحات التي يمكن للحكومة اعتمادها للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا في إسبانيا تدابير قانونية ومالية وعمالية واقتصادية، على وجه الخصوص، من المناسب مراجعة مدى تطبيق بعض اللوائح. التقدم بطلب لحل/ إفلاس الشركة على وجه التحديد، سيكون للانخفاض الحاد في الطلب في العديد من القطاعات الإستراتيجية في إسبانيا العواقب الاقتصادية السلبية التالية على الشركات الإسبانية:

أ) عدم وجود تدفق نقدي يسمح للشركة بالوفاء بالتزاماتها بشكل منتظم يجعل من المستحيل على الشركة سداد جميع التزاماتها المالية وقد أدت هذه المشكلة إلى قيام العديد من الشركات الإسبانية بالسعي للحصول على تسوية قانونية أو سيتم وضعك في حالة إفلاس. نظرًا لأن صافي ثروتهم تقل عن نصف رأس مالهم، فإن هذا الموقف يؤكد التزام الإدارة القانونية بتجنب الإفلاس قدر الإمكان، إذا كان ذلك مناسبًا، تحت وطأة ردود الدائنين الشخصية. الالتزامات الجديدة التي أخذتها الشركة على عاتقها.

ب) بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الإفلاس إلى إفلاس العديد من الشركات، وهناك حاجة ماسة لمطالبة أعضاء مجلس إدارة الشركة بالإفلاس، مما ينتج عنه عدد من العقوبات المدنية، بما في ذلك تنحية الشركة. يدير أعضاء مجلس الإدارة أصول الشركات الأخرى بالإضافة إلى مسؤولياتهم المختلفة الأخرى وفقًا للقانون الإسباني. من أجل تجنب الزيادة الهائلة في قرارات وإجراءات إفلاس الشركات وإمكانية تحميل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية نتيجة لخرقهم لالتزاماتهم القانونية، نفذت الحكومة الإسبانية حزمة الإصلاح الخاصة بها،

المنصوص عليها في القانون الإسباني والتي تؤثر على الحل والإفلاس. بما في ذلك التدابير التالية:

- حالات الإفلاس التي قد تظهر في الأشهر المقبلة بسبب حالة انتقالية بسبب نقص السيولة المالية للعديد من الشركات، والتكاليف الباهظة المحتملة الناشئة عن ظروف النشاط التجاري، والدائنين. من أجل تقليل الطلب الهائل، بالتالي، في المناطق من القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، سيتم تعليق مؤقت أو تمديدات. إلتزام مجالس إدارة الشركات المتعثرة بتقديم ملف للإفلاس لمدة شهرين ووفقًا لقواعده مدرج في قانون الإفلاس الإسباني.
- تم التوسع في وقت لاحق من حيث النطاق والمحتوى، على غرار أحكام القسم ١ من المرسوم الملكي رقم ٢٠٠٨/١٠. يجب استبعاد تكاليف التشغيل العامة (مثل الأجور والإيجارات)، على الأقل بالنسبة للشركات في القطاعات الأكثر تضررًا من الوباء، مؤقتًا من مفهوم الخسائر التي تؤدي إلى حل الشركة. خلاف ذلك، يمكن أن تؤدي أزمة (فيروس كورونا) إلى حل الشركات وإفلاسها، وإذا لم ينطبق ذلك، فإن خطر الشلل الاقتصادي سيتحول إلى مجالس إدارة الشركات. هذا لأنه إذا لم تتقدم الشركة بطلب الحل أو الإفلاس في غضون شهرين، فستكون مسؤولة بشكل شخصي عن الديون الجديدة التي تعاقدت عليها الشركة.
- على الرغم من الامتثال لجميع الالتزامات المالية والعمالية والإدارية، كما هو شائع في الأعمال التجارية، لا يتم الوفاء ببعض الالتزامات المحاسبية والدفاتر اليومية ودفاتر الجرد والأعمال على عكس القانون التجاري، الذي يتطلب أن جميع أنواع الأعمال في الدولة، بغض النظر عن الحجم أو المؤسسة العامة أو نظام الضرائب، يحتفظون بدفاترهم.

- تم استعارة هذا الإجراء من القانون الألماني (وبموجب اللوائح الألمانية، تم استبدال الالتزام بتقديم عريضة الإفلاس بالقانون الإسباني من خلال عقد التماسات الإفلاس لمدة ثلاثة أسابيع فقط بدلاً من شهرين). قد يكون أكثر خطورة من الظروف، خرق لهذا واجب قد يخضع المجلس لعقوبات مدنية وجنائية.

وهذه ليست مشكلة تتعلق بفيروس كورونا، بل بسبب التصميم الخاطئ لقانون الإفلاس الإسباني. يجب أن يكون الإفلاس النهائي لشركة ما نتيجة لفيروس كورونا، والذي للأسف يكون عرضيًا، وبالتالي، وفقًا لقانون الإفلاس الإسباني، يمكن للشركة فقط إثبات أن ذلك الوباء السبب الأول لإفلاسه المصنف على أنه إفلاس عرضي.

على عكس ما سبق، أعلنت الحكومة الإسبانية إجراءات استثنائية وأصدرت عدة أوامر ملكية. كان أهمها قانون الأمر الملكي رقم ٨ لعام ٢٠٢٠، الصادر في ١٧ مارس، والذي أدخل وباء فيروس كورنا على بعض قضايا الشركات والإفلاس. وأدخل العديد من التعديلات على قواعد الشركات ونظام الإفلاس الحالي إلى تخفيف التحديات التي تواجه الشركات في الوفاء بالتزاماتها القانونية وتسهيل الاستمرارية للشركات التي أفلست أو على وشك الإفلاس نتيجة لهذا الوباء أو نتيجة مواجهة صعوبات مالية.

- **الحسابات السنوية:** علقت لمدة ٣ أشهر من نهاية السنة المالية للتحضير لتسوية الحسابات بعد رفع حالة الطوارئ.
- **حوكمة الشركات:** أثناء حالات الطوارئ، يُسمح لجميع أنواع الشركات بعقد جلسات هيئاتها الإدارية عن طريق مؤتمرات الفيديو، بغض النظر عما إذا كانت لوائحها الداخلية توفر مثل هذه الآلية.

حتى إذا كانت الشركة تحت سبب قانوني للحل قبل أو أثناء حالة الطوارئ، فإن الدعوة إلى الاجتماع السنوي للمساهمين الذي قد يتم فيه حل الشركة سيتم حجبها حتى نهاية حالة

الطوارئ ويمكن استدعاؤها أثناء الطوارئ. في حالة وجود سبب لحل قانوني، لن يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين خلال تلك الفترة.

تتضمن الحزمة عددًا من الآليات التي تهدف إلى تخفيف الصعوبات المالية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الإسبانية الأخرى من التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الوباء وسيتم توفير خطة ضمان بقيمة (٤٠٠ مليون يورو) وبقيمة (١٠٠ مليار يورو) لدعم هذه الشركات. ومساعدة الشركات والعاملين في الحصول على القروض والتمويل الذي يحتاجون إليه من خلال مؤسسة رسمية للائتمان (ICO) في شكل تسهيل قرض لتقديمه.

السؤال الذي يطرح نفسه حول مدى التزام مجلس الإدارة بتقديم طلب إفلاس الشركة، حيث يتطلب قانون الإفلاس الإسباني رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٣ من مجلس إدارة الشركة تقديم طلب الإفلاس دون تأخير، وبناءً على إعلان حالة الطوارئ، إذا كانت الشركة تعاني من صعوبات مالية بسبب الوضع الحالي، فإن أولئك الذين هم في حالة إفلاس خلال فترة إعلان حالة الطوارئ ليسوا ملزمين بتقديم التماس إلى مجلس الإدارة (ما قبل الإفلاس)، وبالتالي فإن مجلس إدارة شركة في حالة إفلاس غير ملزم بتقديم طلب إشهار إفلاسها، لذلك فإن المرسوم الجديد سيمدد الالتزام بإعلان الإفلاس لمدة (شهرين) بعد إعلان الإفلاس. مع إعلان حالة الطوارئ في ١٤ مارس ٢٠٢٠، سيتم إلغاء الالتزام بتقديم الملفات في غضون شهرين من مجلس الإدارة تمامًا. إذا قرر أحد أعضاء مجلس الإدارة عدم تقديم طلب إفلاس في غضون شهرين، ولكن تم تقديمه من قبل طرف آخر، فسيتم معالجته في غضون شهرين بعد انتهاء حالة الطوارئ.

سادساً: الآليات الوقائية في سنغافورة[1]:

في ٧ أبريل ٢٠٢٠، أقر البرلمان السنغافوري قانون الوباء (التدابير المؤقتة) (كوفيد-١٩)، والذي دخل حيز التنفيذ على الفور ودخل حيز التنفيذ في نفس اليوم، ٧ أبريل ٢٠٢٠.

يوفر القانون إغاثة مؤقتة للشركات والأفراد الذين يعانون من عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بسبب هذا الوباء، وفي ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها هذا الوباء، تم أيضًا تضمين التعديلات المؤقتة على القانون.

يسري القانون بأثر رجعي ويغطي الالتزامات التعاقدية المنفذة في أو بعد ١ فبراير ٢٠٢٠، والعقود المبرمة أو المجددة قبل ٢٥ مارس ٢٠٢٠، ويحل القانون محل هذه الإجراءات لمدة (٦ أشهر). بالإضافة إلى (الفترة المحددة)، يمكن تمديدها لمدة ٦ أشهر إضافية.

لم يكن القصد من القانون الإفراج عن أو إلغاء الالتزامات التعاقدية للأطراف الدائنة، ولكن تعليقها لفترة زمنية محددة.

من المؤكد أن قانون (الإجراءات المؤقتة) سيكون له آثار كبيرة على الفترة التي قد تستغرق (٦ إلى ١٢ شهرًا) لإنفاذ بعض العقود والنزاعات التجارية في سنغافورة. التدابير الرئيسية لهذا القانون هي:

١) إعفاء مؤقت من الإفلاس ناشئ عن عدم القدرة على أداء الالتزامات التعاقدية بموجب عقد معين، حيث يكون سبب هذا العجز ممثلاً ماليًا بجائحة فيروس كورنا.

(1) Ian Roberts, Prakash Pillai, Joel Harris, COVID-19 Singapore: Guide to (Temporary Measures) Act 2020, Available At (https://www.clydeco.com/insight/ article/covid-19-singapore-guide-to-temporary-measures-act-2020), (20/4/2020), Farhana Sharmeen, Marc Jia Renn Tan, Relief in the Time of COVID-19 – Temporary Measures, April 14, 2020, Available at (https://www.globalfinregblog.- com/2020/04/relief-in-the-time-ofcovid-19-temporary-measures/), (22/4/2020).

٢) تغيير قانون الإفلاس مؤقتًا لرفع عتبة الديون المستحقة والإفلاس، وتوفير شبكة أمان تسمح للشركات بمواصلة التداول أثناء زيادة إفلاسها من الناحية الفنية.

تثار أسئلة حول طبيعة هذه التدابير. يتم التعبير عن هذه الإجراءات من خلال تجميد الإجراءات القانونية لخرق تنفيذ عقد معين لمدة ستة أشهر مقبلة، وفي بعض الحالات لمدة اثني عشر شهرًا، وتنص هذه الإجراءات أيضًا على آلية ملزمة. لتسوية المنازعات للتأكد من أن الأطراف المتعاقدة لا تسيء استخدام هذا النظام.

أيضًا، هذه الإجراءات مؤقتة فقط وتجمد الحقوق والالتزامات القانونية السارية فقط أثناء سريان القانون ولن تكون ضرورية بعد وضع وباء فيروس كورنا تحت السيطرة. والغرض من ذلك هو السماح ببدء الإجراء.

وتثار تساؤلات حول الأثر القانوني لهذه الإجراءات، حيث يتبين أن الشركة المفلسة يجب أن تشرع في إرسال إشعار بالإجراء القانوني الجديد إلى جميع الدائنين.

أ- اتخاذ إجراءات الإفلاس ضد الشركة المتعثرة أو ضامنها.

ب-متابعة إجراءات التقاضي أو التحكيم ضد الشركة المتعثرة أو ضامنيها.

ج- السعي لتحصيل البضائع بموجب عقد إيجار أو عقد بيع.

د- انتهاء عقد إيجار العقار لعدم دفع الإيجار.

هـ-إجراءات تنفيذ المحاكم أو قرارات التحكيم أو الأحكام في ظل نظام التنفيذ.

في ضوء ما سبق، من خلال إدخال العديد من التعديلات على قانون الإفلاس في سنغافورة، تم تعيين القانون لتوفير الإغاثة المؤقتة للشركات والأفراد الذين يعانون من ضائقة مالية بسبب وباء فيروس كورنا، وقد صرح مجلس الإدارة الشركة أنه في حالة تكبد الشركة ديونًا خلال الفترة التي يكون فيها قانون الإفلاس ساريًا، أثناء الإفلاس، ومع ذلك، إذا تم تكبد الديون باستخدام طرق احتيالية، فلا يزال مجلس الإدارة يواجه مسؤولية جنائية.

أهم شيء يجب ملاحظته هو أن هذه التدابير مؤقتة وتتوقف إذا انتهى القانون في غضون عام واحد أو تم إلغاؤه مبكرًا. ولا يؤثر ذلك على الالتزامات التعاقدية الأساسية، حيث يتم تجميد الحق في الوفاء بهذه الالتزامات فقط لفترة من الزمن.

من أجل منع التعليق غير المبرر لأداء الالتزامات، يتم تعيين مهنيين مثل (المحاسبين والمحامين) من قبل وزارة العدل كمقيمين لضمان عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية بسبب الوباء الفيروسي، وذلك لدينا سلطة منح سبل انتصاف عادلة ومنصفة في مثل هذه الظروف، ولن تستغرق عملية التقييم أكثر من (٥ أيام) بدون تكلفة لأي من الطرفين، ولن يُسمح لهؤلاء المحامين. تمثيل الأطراف في المحكمة، يكون قرار المقيم نهائيًا وغير قابل للاستئناف.

يعدل القانون الجديد أيضًا قانون الإفلاس في سنغافورة، حيث رفع عتبة الديون النقدية للإفلاس الشخصي من (١٥٠٠٠ دولار) إلى (٦٠ ألف دولار) وإفلاس الشركات من (١٠ آلاف دولار) إلى (٦٠ ألف دولار). لتمديد الفترة القانونية للأفراد والشركات للامتثال لمطالبات الدائنين من (٢١ يومًا) إلى (٦ أشهر).

بموجب القانون، يجوز لمجلس إدارة الشركة أيضًا الحصول على إعفاء مؤقت من خلال تعليق حظر التداول، ولكن إذا نشأت ديون في سياق الأعمال العادية، ستكون الشركة معسرة. ومع ذلك، يكون مجلس إدارة الشركة أيضًا مسؤولاً جنائياً إذا: تم استحقاق الدين عن طريق الاحتيال.

أخيرًا، أكد (وزير العدل والشؤون الداخلية)، في خطابه أمام البرلمان السنغافوري، أن القانون لا يغير كرامة العقود المبرمة في سنغافورة، وأن تغيير القانون مؤقت وليس له أي هدف. وسيعطي التشريع حكومة سنغافورة المزيد من الوقت لتقييم أكثر دقة للظروف الاقتصادية المتطورة عند تحديد ما إذا كان هناك ما يبرر مزيد من التدخل.

سابعاً: الآليات الوقائية في أستراليا[1]:

نتيجة لتفشي وباء فيروس كورونا في أستراليا في ٢٣ مارس ٢٠٢٠، أعلنت الحكومة الأسترالية عن إدخال عدد من الإجراءات الجديدة لتوفير المرونة في قانون الشركات. أقر البرلمان الأسترالي قانون الاستجابة الاقتصادية لفيروس كورونا (القانون ٢٢ لعام ٢٠٢٠) بموافقة الملك في ٢٤ مارس ٢٠٢٠، بهدف توفير الإغاثة المؤقتة للأشخاص والشركات الذين يعانون من ضائقة مالية.

سيبدأ الإصلاح في ٢٥ مارس ٢٠٢٠ وسيظل ساري المفعول حتى ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠ أو تاريخ لاحق حسب الظروف.

تثار أسئلة حول الغرض من هذا القانون وأهم التغييرات التي يتضمنها. هذا القانون هو استجابة اقتصادية لتأثيرات وباء فيروس كورونا الذي دمر ليس أستراليا فحسب، بل جميع أنحاء العالم ووجد أن القانون قدم حوافز ودعمًا للنشاط الاقتصادي بشكل أساسي لمنع تصفيات وإفلاس الشركات في صعوبات مالية قصيرة الأجل، ولإبقاء مجالس إدارات الشركات في خطر. كما سيتم تطبيق تدابير الإغاثة المؤقتة على الأفراد الذين يواجهون صعوبات مالية لتحفيز التجارة المستمرة في ضوء الوباء.

(1)Joss Hargrave, Nicolas Morell, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?u- bom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, Rene Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/ covid-19-international-r-and-i-briefmg), (4/4/2020), Lisa Calabrese, James Jar- vis, Coronavirus (COVID-19): Important Temporary Relief in Insolvency Law, 24/3/2020, Available at (https://www.finlaysons.com.au/2020/03/coronavirus- covid-19-important-temporary-relief-in-insolvency-law/), (2/4/2020).)

فيما يتعلق بنظام الإفلاس الأسترالي، أدخل القانون بعض التغييرات المهمة على التشريعات ذات الصلة على النحو التالي.

١- الإغاثة المؤقتة:

في سياق الحياة العادية، يمكن للدائنين بموجب قانون الشركات الأسترالية (المادة ٤٥٩هـ) تقديم إشعارات تطالب بدفع ديون لا تقل عن (٢٠٠٠ دولار) (الحد الأدنى القانوني) للشركات المدينة. بعد أن تتلقى الشركة هذا الإخطار، فهي الآن مستحقة، وهناك فترة (٢١ يومًا) للشركة لدفع المبلغ الذي يطلبه الدائن أو التوصل إلى اتفاق مع الدائن بشأن الدين. أو التقدم إلى محكمة مختصة للاعتراض على هذا المبلغ.

وإذا لم تستجب الشركة للإخطار خلال (٢١ يومًا) فيعتبر متخلفًا ويمكن للدائنين تقديم طلب للمحكمة لإغلاق الشركة وتعيين مصفٍ للشركة.

على عكس ما ورد أعلاه، في ضوء التعديلات المؤقتة، يجب زيادة الحد الأدنى لمبلغ الدين المستحق على الشركة والمستحق لدائنيها بحيث يشرع الدائنون في إجراءات إفلاس قسري ضد المدين) إلى (٢٠٠٠٠ دولار)، فإن هذا يرفع عتبة مطالبات الدائنين التي يمكن أن تدفع الشركة إلى الإفلاس.

كما أتاح التعديل مؤقتًا مزيدًا من الوقت للشركات المدينة للرد على إشعارات سداد ديون الدائنين، حيث تم تمديد الفترة من (٢١ يومًا) إلى (٦ أشهر) وتمديد الشركة المتعثرة فترة التخلف عن السداد. بعد إخطار الدائنين وتقديم التماس إلى الشركة للرد، ستتم حمايتك مؤقتًا من إجراءات الإفلاس من قبل الدائنين.

مما سبق، يمكننا أن نرى أنه يتم توفير الإغاثة المؤقتة للأفراد والشركات المتعثرة مالياً لتجنب حالات الإفلاس غير الضرورية. وبالتالي، يصبح توفر التغييرات التشريعية الجديدة شبكة أمان لمساعدة الشركات على الاستمرار في العمل بدلاً من التصفية الطوعية. فترة مؤقتة لإدارة شؤونهم ومساعدتهم على إدارة ديونهم وتجنب الإفلاس.

٢- إعفاء مؤقت لمجلس الإدارة من واجب منع التداول المعسر:

في ظل الظروف العادية، يكون مجلس إدارة الشركة ملزمًا بموجب قانون الشركات الأسترالي بالامتناع عن المعاملات أثناء الإفلاس. مجلس إدارة الشركة مسؤول شخصيًا عن الديون بعد مجرد الاشتباه في إفلاس الشركة.

على عكس ما ورد أعلاه، يوفر التعديل التشريعي إعفاء مؤقتًا من الالتزامات الشخصية لمجلس الإدارة لمنع المعاملات المعسرة حتى يتم تحقيق الإغاثة المؤقتة عن طريق تعليق التزامات مجلس الإدارة. توفير (ملاذ آمن). الالتزامات المتكبدة في سياق الأعمال العادية للشركة خلال الفترة من ٢٤ مارس ٢٠٢٠ إلى ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠، والتي تتوافق مع الفترة من ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠. (٦ أشهر).

نظرًا لأن (الملاذ الآمن) ينطبق على جميع مجالس إدارة الشركات في أستراليا، فقد تلجأ مجالس الإدارة إلى الملاذ الآمن المؤقت الجديد فيما يتعلق بالالتزامات التي تتحملها الشركة وفقًا للشروط التالية:

أ) ينشأ الالتزام في سياق الأعمال العادية للشركة.

ب) الديون المستحقة لمدة تبدأ من تاريخ نفاذ القانون الجديد (٦ أشهر) أو لفترة أطول على النحو المنصوص عليه في اللوائح.

ج) المديونية المستحقة قبل تعيين مصفٍ للشركة.

إذا تم استيفاء هذه الشروط، لمدة ستة أشهر بعد دخول القانون حيز التنفيذ، إذا لزم الأمر لتسهيل استمرار العمل، يعتبر المجلس قد تحمل مسؤولية في سياق العمل العادي، وبالتالي يشمل: على سبيل المثال، الالتزامات التي يتكبدها مجلس الإدارة للحصول على قروض لتشغيل بعض الأعمال التجارية، أو الاستمرار في دفع رواتب الموظفين أثناء وباء فيروس كورنا.

يوافق مجلس إدارة الشركة على أن تدابير الملاذ الآمن المؤقتة لا تعفي المجلس من التزاماته تجاه نفسه والأطراف الأخرى بموجب أحكام أخرى من قانون الشركات والقانون العام.

لذلك يجب على مجلس الإدارة اتخاذ خطوات معقولة لمواجهة الأزمات المالية الحالية والمستمرة للشركة وتقييم مدى تأثر الشركة بتكبدها التزامات أخرى حتى لا تفلس الشركة، وعلينا الاستمرار في تقليل المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، لا يؤثر الإعفاء المؤقت على مسؤولية الشركة عن سداد أي ديون متكبدة خلال فترة (الملاذ الآمن).

أثيرت أسئلة حول دور أمين الخزانة الأسترالي خلال هذا الوباء. سلطة مؤقتة لتعديل أحد أحكام قانون الشركات أو لتقليل أو تعديل التزام قانوني، ويكون لوزير المالية سلطة عمل مثل هذه الوثائق لفترة ستة أشهر. تُطبق الوثيقة التي يحددها وزير المالية بموجب هذه السلطة لمدة تصل إلى ستة أشهر من تاريخ هذا القرار.

بالإضافة إلى ما سبق، نصحت الحكومة الأسترالية مكتب الضرائب الأسترالي بتخفيض أو تأجيل مدفوعات مجالس الشركات ورجال الأعمال الذين يواجهون صعوبات مالية بسبب وباء فيروس كورونا وتسريح الشركات.

من المأمول أن تعطي إجراءات الإغاثة المقترحة مزيدًا من الثقة للشركات لمواصلة التداول. من المفترض أن تعود إلى قابليتها للحياة بمجرد انتهاء أزمة فيروس كورنا.

ونتيجة لذلك، فإن هذه الإصلاحات ضرورية لتقليل عبء قيود التدفق النقدي على الشركات وتقليل المخاطر المباشرة المرتبطة بتكبد الديون وتأخير المدفوعات أثناء هذه الأزمة. ستجد أنها بالتأكيد توفر العلاج الذي تبحث عنه. أولئك الذين يستمرون في قبول الائتمان ضد إرادتهم لتحمل مخاطر أعلى. نتيجة لعدم سداد الديون المستحقة أو التأخير المطول في السداد، يزداد الضغط على هؤلاء الدائنين، مما يتسبب في قيام الدائنين بإنهاء اتفاقيات التوريد مع الشركات المتعثرة، أو تشديد شروط الائتمان بين الشركات، أو قد يُطلب من الدائنين. تأمين الالتزامات المستقبلية من خلال لوحات الضمان أو أدوات الأمان الأخرى.

ثامناً: الآليات الوقائية في الدنمارك[1]:

اتفقت الحكومة الدنماركية والبرلمان الدنماركي على برنامج لتغطية بعض التكاليف الثابتة للشركات لأنها خسرت أرباحًا تغطي تكاليفها نتيجة لأزمة جائحة فيروس كورنا.

البرنامج عبارة عن حزمة تعويض للشركات المتعثرة والتي تسمح للشركات بدفع الإيجار والفائدة وجميع النفقات المتعلقة بالعقود (مثل التأجير) خلال فترات التراجع الكبير في أداء الأعمال. كان قادرًا على الحصول على تغطية موثقة للتكلفة الثابتة.

يعتمد هذا التعويض على المبادئ التالية:

١) تستهدف المكافآت في المقام الأول الشركات (٤٠٪ على الأقل) مع انخفاض الإيرادات بشكل كبير.
٢) تصل فترة التعويض إلى (٣ أشهر) ويتم دفعها على الفور.
٣) يجب دفع التعويض إذا كانت الأرباح أقل بكثير من التوقعات.
٤) يحق لجميع الشركات في جميع القطاعات الحصول على تعويض.
٥) يغطي التعويض التكاليف الثابتة ويتراوح بين ٢٥٪ و٨٠٪ من التكاليف الثابتة.

يطرح سؤال حول قيمة هذا التعويض، حيث يتبين أن قيمة التعويض تحدد وفق الأسس التالية:

(1) Joss Hargrave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?ubom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba, ?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, RenO Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID -19: International Restructuring & Insolvency Update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/ covid-19-international-r-and-i-briefing), (4/4/2020).

أ- إذا كان النقص في الإيرادات ما بين ٨٠٪ و١٠٠٪ يكون التعويض ٨٠٪ من التكلفة الثابتة.

ب-إذا كان النقص في الإيرادات ما بين ٦٠٪ و٨٠٪ فيكون مبلغ التعويض ٥٠٪ من التكلفة الثابتة.

ج- إذا كان النقص في الإيرادات ما بين ٤٠٪ و٦٠٪ يكون مبلغ التعويض ٢٥٪ من التكلفة الثابتة.

على عكس ما سبق، سيتم تعويض الشركات التي لم تكن قادرة على القيام بأنشطة خلال هذا الوباء بنسبة (١٠٠٪ من التكاليف الثابتة).

بالإضافة إلى التعويضات الممنوحة من قبل الدولة، وضعت الحكومة خطة للقروض التي تضمنها الدولة للشركات الكبيرة والصغيرة)، سيتم زيادة حد الضمان إلى إجمالي (٢٥٪). وسيتم تحديد حد الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ (١٧.٥ مليار كرونة دانمركية).

للحصول على قرض بضمان الحكومة، يجب أن تعاني الشركة من خسارة في الإيرادات لا تقل عن ٣٠٪.

تاسعاً: الآليات الوقائية في الصين[1]:

اتخذت الحكومة الصينية مجموعة واسعة من الإجراءات لمكافحة وباء فيروس كورنا. هذا يساعد الشركات من جميع الأحجام على تجنب الإفلاس. تتضمن هذه الخطوات:

١- خصم من الفائدة:

(وزارة المالية الصينية) تخصم ٥٠٪ من مصروفات الفائدة لمدة لا تتجاوز سنة واحدة، مع الحفاظ على معدل الفائدة الفعلي للمشروع الخاضع أقل من ١.٦٪.

تم إعداد قائمة بالشركات المؤهلة للحصول على خصومات بشكل مشترك من قبل وزارة المالية واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات للتأكد من أن الشركات مؤهلة للاستفادة من سياسات الخصم المقدمة.

٢- توفير السيولة النقدية للشركات:

أصدر (بنك الصين الشعبي) ٢.٢٥ تريليون يوان من الأموال منذ فبراير من العام الماضي عن طريق خفض متطلبات الاحتياطي النقدي للبنك الوطني لإقراض الشركات المتضررة من تفشي وباء فيروس كورنا. المخصصة. (٥٠٠ مليار يوان) لنفس السبب:

(1) Joss Hargrave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?u- bom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, Rene Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency Update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/ covid-19-international-r-and-i-briefmg), (3/4/2020).)

كما خصص بنك الصين الشعبي ما قيمته ٣٠٠ مليار يوان من رأس مال القروض لدعم الشركات التي تلعب دورًا رئيسيًا في مكافحة وباء فيروس كورنا والمعدات والمواد الطبية والضروريات اليومية والمنتجات الأساسية. معدلات فائدة تفضيلية يتم تقديمها للشركات المؤهلة.

وخصصت الحكومة المصرية (١٠٠ مليار جنيه) لمكافحة وباء كورونا، كما خصصت الامارات (١٠٠ مليار درهم) لمكافحة كورونا، وخصصت الكويت (١٠ ملايين دينار كويتي). لمواجهة هذا الوباء.

وقد سلكت دولة التشيك مسلك دولة الصين نفسه.

عاشراً: الآليات الوقائية في المملكة المتحدة[1]:

في ٢٨ مارس ٢٠٢٠، أعلن وزير الأعمال والطاقة والصناعات الاستراتيجية (ألوك شارما) أن حكومة المملكة المتحدة ستدخل عددًا من التغييرات على نظام الإفلاس في المملكة المتحدة. نتيجة لانتشار الفيروس، تأثرت سلبًا لمواصلة التداول عبر الإنترنت. لم تتوفر تفاصيل أخرى حول التغيير حتى الآن حيث لم تكشف الحكومة بعد عن تاريخ التنفيذ. ومع ذلك، يمكن أن تبدأ سيتم سنه قريبًا عندما يجتمع الكونجرس مرة أخرى، لذلك ليس من الواضح متى سيتم سن تشريع جديد بشأن الإفلاس، أو مقدار المراجعة التي ستعطى للتغييرات التشريعية. نظرًا لأن الكونجرس معلق حاليًا إلى أجل غير مسمى.

(1) Andrew Foster, Duncan Lockhart, Andrew Ramsden, Tristan Cox, COVID-19 UK: Prospective changes to insolvency law (England and Wales), 02 April 2020, Available at (https://www.clydeco.com/insight/article/covid-19-uk-pro- spective-changes-to-insolvency-law-england-and-wales), (15/4/2020), Liam Pre- ston, Paul Keddie, Covid-19 proposed changes to UK insolvency laws, 08 April2020, Available at (https://www.macfarlanes.com/what-we-think/in-depth/2O2O/ covid-19-proposed-changes-to-uk-insolvency-laws/), (16/4/2020).

أثيرت أسئلة حول التغييرات التي يُعتقد أنه سيتم إدخالها في القانون، ووجد أن هناك العديد من المعتقدات، بما في ذلك المعتقدات التالية:

١) نعتقد أن الإصلاح القانوني يجب أن يشمل تعليق عدم شرعية التجارة غير المشروعة، والتي من شأنها أن تعلق مؤقتًا بند التجارة غير القانونية لمجلس إدارة الشركة بموجب القسم ٢١٤ من قانون الإفلاس لعام ١٩٨٦. يجوز للمحكمة أن تعلن أن مجلس إدارة الشركة مسؤول شخصيًا عن الأضرار إذا دخلت الشركة في تصفية معسرة، وفي وقت ما قبل ذلك، قد يعلم المجلس، أن هناك قبل التصفية، لم يكن لدى الشركة إمكانية معقولة لتجنب التصفية المعسرة ولم تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة لدائني الشركة. وخلص إلى أنه لا يوجد احتمال معقول لتجنب التصفية، ومع ذلك استمرت الشركة في التداول في ظل هذه الظروف.

٢) تشمل التغييرات تعليقًا واسعًا لقانون الإفلاس لعام ١٩٨٦ للأشهر الثلاثة الأولى من ١ مارس ٢٠٢٠ (يتم تمديده إذا لزم الأمر) و(الإيقاف الإلزامي لإجراءات الإفلاس)، المصممة من أجل:

أ) السماح للشركة بالاستمرار في تقديم السلع والخدمات اللازمة لمواصلة التداول.

ب) في مرحلة ما تحاول الشركة تجنب الخسائر أو إعادة هيكلة ديونها لمنع الدائنين من رفع دعاوى الإفلاس.

ج) على قاضي محكمة الإفلاس والشركة أن يقوموا على وجه السرعة بما يلي:

- جدولة جلسات الاستماع الافتراضية لجميع التماسات أحكام الإفلاس الصادرة عن بُعد.
- تأجيل جميع الجلسات المتعلقة بالطلبات غير العاجلة المقدمة بموجب أحكام التحكيم الدولي لديون الشركات.

هذا، وحقيقة أن الوقف لمدة أقصاها (٩٠ يومًا) ومنح للشركات التي تواجه نقصًا في السيولة النقدية بسبب وباء فيروس كورونا، والقدرة على الحصول على قروض جديدة

وإمكانية الحصول على المساعدة والقدرة على مواصلة التداول، وكذلك منع الدائنين من فرض ديون خلال تلك الفترة.

في ضوء التغييرات، لا يمكن معاقبة مجلس الإدارة من خلال المساهمة في الإعسار عن الخسائر الناشئة عن (١ مارس ٢٠٢٠)، ولكن العواقب الفعلية لهذا التغيير. توفر السوابق القضائية الحالية بشأن (التجارة غير القانونية) بالفعل الحماية لمجالس إدارة الشركات في المواقف التي تؤثر فيها الأحداث الاقتصادية غير المتوقعة بشدة على الأسواق التي تعمل فيها الشركات المتعثرة، وفي بعض الحالات (لا يمكن انتقاد مجلس الإدارة لعدم توقعه للتأثير الكامل للعوامل الاقتصادية غير المؤكدة)، وجدت المحاكم صعوبة في التنبؤ بمدة الركود الذي يمكن أن يسببه هذا الوباء.

كانت المسؤولية المحتملة عن التجارة غير القانونية خصبة للبحث منذ بداية هذا الوباء، حيث قد تجبر المجالس على وقف التداول أو التعجيل بإجراءات الإفلاس والمضي قدمًا بشكل صارم. وكوسيلة لتجنب المسؤولية المحتملة، يجب أن ينص قرار الوقف الاختياري على الأقل الوضوح للمجلس بشأن هذه النقطة والهيئات الصناعية بما في ذلك اللجنة الفرعية للإفلاس لجمعية لندن للقانون (CLLS).

على الرغم مما ورد أعلاه، حتى إذا تم تعليق المعاملات غير القانونية، فإن الالتزامات المختلفة لمجلس الإدارة المقننة بموجب قانون الشركات لعام ٢٠٠٦ ستظل سارية وسيستمر تطبيق أساس المطالبات، مثل حقوق الأولوية فيما يتعلق ببعض الدائنين. تطبق الأحكام الأخرى التي نتخذها أيضًا. في المعاملات المقومة بأقل من قيمتها، وفي المعاملات التي تم فيها الاحتيال على الدائنين، يمكن أن تؤدي نفس الأفعال والظروف التي (عادة) تؤدي إلى فرض عقوبات على المعاملات غير القانونية إلى فرض عقوبات على خرق هذه الالتزامات. لذلك، قد لا يمنح التعليق المقترح مجلس إدارة الشركة حماية إضافية (إن وجدت) من المسؤولية الشخصية أكثر من تلك الموجودة بالفعل، وقد يبدو من الضروري الاستمرار في التفكير بشكل

صحيح في اجتماعات مجلس الإدارة العادية وتوثيق قراراتهم أثناء المداولات. عند الاقتضاء، تفاصيل أي مشورة خبير تم تلقيها قبل اتخاذ القرار.

بناءً على إعلان الحكومة، تم تعليق الحكم لجميع الشركات دون استثناء، وليس فقط للشركات المتضررة بشكل خاص من الوباء، حتى تتمكن الشركات من التداول على الرغم من ضعف الأداء غير الوبائي. قد يؤدي الاستمرار في القيام بذلك إلى خطر إساءة استخدام المقياس. إن القيام بذلك قد يتسبب في خسائر مادية للدائنين، لكن الدائنين مع ذلك سيخضعون لأحكام تجارية احتيالية بموجب قانون الشركات، يمكنك التمتع ببعض الحماية بناءً على ما يتعين عليك الامتثال له. الواجب الائتماني كمدير (إذا كانت الشركة معسرة أو على وشك الإفلاس، فيجب مراعاة مصالح الدائنين وليس المساهمين). في حين أن هذه البنود قد تمنع إساءة الاستخدام، إلا أنها تعني أيضًا أنه حتى المجالس حسنة النية لا ينبغي أن يُتوقع منها حجب الحكم.

٣) من المتوقع أن يعكس النظام المقترح التدابير المحددة في تقرير الحكومة (الإعسار وحوكمة الشركات) الصادر في أغسطس ٢٠١٨ بعد مشاورات حول التغييرات المقترحة لنظام الإفلاس في المملكة المتحدة. من قبل ممارس الإفلاس (بصفته مراقبًا).

يجب عليك اعتماد هذا الإجراء. تم وضع الإجراء في سياق اقتصادي مختلف تمامًا، حيث قد يستغرق الوضع الحالي وقتًا لوضع نظام جديد موضع التنفيذ، وعادة ما يتطلب تنفيذه تدقيقًا برلمانيًا.

أخيرًا، أشارت مذكرة إحاطة مجلس العموم البريطاني، الصادرة في ٣١ مارس ٢٠٢٠، إلى إمكانية إدخال أحكام (تضييق بين الفئات) بالإضافة إلى التغييرات المذكورة أعلاه، وأن التضييق لا يعني أنه حتى الأقليات يعني تنفيذ وفرض مقترحات إعادة الهيكلة. صوتت مجموعة أو فئة من الدائنين أو المساهمين ضدها.

المبحث الثاني

آلية منع إفلاس الشركات بسبب جائحة فيروس كورونا

مقدمة:

لقد جعلت جائحة فيروس كورونا معظم الشركات حول العالم في حالة تأهب. تأخر الكثير منهم في سداد ديونهم المستحقة وربما لا يوفون بالتزاماتهم التجارية. لذلك، تعمل الإدارات والمجالس القانونية للشركات على حماية أعمالها من الإفلاس والتخفيف من المشاكل المالية التي قد يفرضها الوباء عليهم. تطبيق إجراءات الحجر الصحي الإلزامي والعزلة الذاتية والتباعد الاجتماعي. هذه كلها استراتيجيات تستخدمها العديد من البلدان حول العالم للحد من انتشار الوباء الفيروسي كورونا وحماية الصحة العامة وإنقاذ الأرواح(١).

يطرح هذا الوضع الطبيعي الجديد تحديات للمؤسسات التجارية. سيتعين على جميع الشركات تقريبًا مواجهة الضغط الذي تفرضه إدارة الموارد البشرية لأنها قد تمنح إجازة مرضية لعدد كبير من الموظفين بالإضافة إلى مطالبة جميع الموظفين بالعمل من المنزل. قد لا يتمكن بعض الأشخاص من العمل، ففي قطاعات معينة، مثل قطاع الأعمال الزراعية، يؤثر العمل من المنزل على الإنتاج، لذا فإن قلة العمالة في الشركات تقلل الإنتاج والسيولة النقدية، وقد تنخفض. وقد يؤدي إلى إفلاس العديد من الشركات(٢).

(1)Christina McKeon Frutuoso, Avoiding insolvency, and worse, in the covid-19 crisis, 07 April 2020, Available at (https://latinlawyer.com/article/1225215/ avoiding-insolvency-and-worse-inthe-covid-19-crisis), (15/4/2020)

(2)Christina McKeon Frutuoso, Avoiding insolvency, and worse, in the covid-19 crisis, 07 April 2020, available at (https://latinlawyer.com/article/1225215/av0id- ing-insolvency-and-worse-inthe-covid- 19-crisis), (14/4/2020).

بناءً على ما سبق، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالآليات الضرورية لمنع الإفلاس.

أولا: إعادة بناء الالتزامات بالموافقة المتبادلة(١):

نظرًا لأن جميع الشركات (من جميع الأحجام) في أي قطاع اقتصادي يمكن أن تشعر بآثار وباء فيروس كورنا قبل أن يكون الوباء غير متوقع وقد لا يتم احتساب عواقبه، كان من الضروري التفكير في الآلية. يمكن أن يؤدي تطبيقه إلى تقليل الأثر الاقتصادي لهذا الوباء، حيث يسمح للمؤسسات التجارية بالعودة إلى الحياة دون المخاطرة بالإفلاس، وهو إعادة بناء لآلية الالتزامات بالموافقة المتبادلة.

وهذا يعني أن إعادة الهيكلة تعني إجراء تغييرات كبيرة على ديون الشركة أو معاملاتها أو هيكلها بموافقة غالبية دائنيها.

إعادة الهيكلة هي نهج غير رسمي للتعامل مع ديون الشركات التي تنطوي على التواصل المفتوح والصريح مع الدائنين، وبالنظر إلى حالة عدم اليقين الحالية التي تواجه العالم، نعتقد أن

(1) Esteban Ortiz–Mena, Noboa Velasco, Pa?l, Propuestas Societarias y Concursales para Mitigar el Impacto Econ?mico del COVID–19 en Ecuador (Corporate and Insolvency Proposals to Mitigate the Economic Impact of COVID–19 in Ecuador) (April 4, 2020), pl–2. Available at (SSRN: https://ssrn.com/ab– stract = 3568267 or), (10/4/2020), Aiden Murphy, Declan Hanly, COVID–19: Restructuring and insolvency solutions for your business, 07/04/2020و Available at (https://www.crowe.com/ie/insights/covid–19–restructuring–and–insolvency–so– lutions–for–your–business), (20/4/2020), Aurelio Gurrea–Matnez, Insolvency Law in Times of COVID–19 (March 27,2020). Ibero–American Institute for Law and Finance, Working Paper 2/2020, p4–5, Available at SSRN: (https:// ssrn.com/abstract = 3562685), (1/4/2020), Christina McKeon Frutuoso, Avoid– ing insolvency, and worse, in the covid–19 crisis, 07 April 2020, available at (https://latinlawyer.com/article/1225215/avoiding–insolvency–and–worse–in–the– covid–19–crisis), (19/4/2020).

العديد من الدائنين منفتحون على مثل هذه المناقشات بدلاً من عملية إعادة الهيكلة الرسمية. لذلك من المهم للغاية الحفاظ على التواصل مع الدائنين، وخاصة الدائنين المؤسسيين مثل كبار الموردين والبنوك، والحكومات المحلية. سيتم تأخير سداد الديون وسيكون من الصعب المضي في إجراءات الإفلاس.

من خلال تطبيق إعادة الهيكلة، يمكن للشركات مراجعة العقود الرئيسية مع كل من عملائها وموردیها، لذلك من المهم أن تقوم الشركة بتكليف (القسم القانوني) للتعبير عن آرائها والشروط الواردة في تلك العقود الكبرى والضغط، تعد القدرة على التفاوض مع (الأطراف المتعاقدة) للتخفيف، وفي هذه الحالة مهارات تفاوضية لا تقدر بثمن، عاملاً رئيسيًا وأساسيًا في إعادة الهيكلة، وقد يحاولون إعادة التفاوض. خاصة عندما يتعلق الأمر بالمفاوضات مع دائني ومقرضي شركاتهم، فمن الحكمة أن تبذل الإدارة القانونية قصارى جهدها – في هذا الوقت – للتوصل إلى اتفاقات مع هؤلاء، وخاصة الدائنين، في ظل وجود فيروس كورنا. لقبول كامل ما يمكن الحصول عليه من حيث السيولة النقدية.

ومن المحتمل أن تجد العديد من الشركات نفسها عليها مبالغ كبيرة من الديون، وقد يكون الدائنون على استعداد لتعديل مدفوعات السداد بالكامل، وقد يتم التفاوض على التخفيضات لدفع الدائنين المستحقين. حدث هذا بعد توقف الاقتصاد في عام ٢٠٠٨، وكان هناك نقص في الأموال، لذلك سيكون الوقت مناسبًا للتسوية مع الدائنين. هذا لحماية الشركات التي تواجه مشكلة في سداد ديونها أثناء محاولتها إعادة التفاوض بشأن التغييرات في شروط العقد، وبالتالي تجنب مخاطر إفلاس الشركة.

السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان في مرحلة إعادة التفاوض على العقود مع كبار العملاء والموردين وما إذا كان من الممكن في هذه المرحلة الاحتجاج بحالات القوة القاهرة أو ظروف انقطاع العمل. لذلك، سيتأثر جميع الدائنين أو الموردين، بما في ذلك العملاء، بإجراءات الإغلاق القسري للشركات التجارية. على هذا النحو، من المهم إعادة التفاوض مع المُقرض في شكل حوارات منتظمة بحيث يمكن الاتفاق على أي اختلافات في الشروط الحالية.

وبالتالي، فإن الحفاظ على العلاقات مع الشركاء التجاريين أمر بالغ الأهمية في حالة استئناف العمل بنجاح، كما أنه سيسهل استعادة نشاط الشركة التجارية بمجرد رفع القيود، قد تحتوي هذه الاتفاقية وبعض الاتفاقيات على بنود تمكن الطرف المدين من إنهاء الاتفاقية في حالة وقوع حدث مثل الجائحة. حتى إذا كان العقد لا يحتوي على شرط القوة القاهرة، يحق للطرف المدين إنهاء العقد حتى في حالة عدم القدرة على تنفيذ العقد. في هذه الحالة، قد يؤدي إنهاء العقد إلى نشوء نزاعات قد يتم اللجوء إليها في المحكمة. إنهاء العقود والحفاظ على العلاقات مع الدائنين، ولكن في ضوء هذا الوباء، يجب أن يكون الحفاظ على العلاقات هو الشغل الشاغل للشركة.

علاوة على ذلك، إذا كان هناك دائنون متعددون، فيجب الموافقة على اتفاقية إعادة الهيكلة بنسبة ٥١٪ فقط من الدائنين، وبالتالي فإن اتفاقية إعادة الهيكلة ملزمة لجميع الدائنين، بمن فيهم المعارضون لإعادة الهيكلة.

الآن هو الوقت المثالي لإعادة البناء. إذا توقفت المحاكم التجارية مؤقتًا عن العمل، فهذا هو الوضع الحالي في معظم البلدان حول العالم، خاصة وأن معظم الدائنين في وضع يتعذر عليهم فيه سداد ديونهم بسهولة. وستُمنح الشركات المتعثرة الوقت لإعادة هيكلة التزاماتها من خلال اتفاق متبادل. الحصول على أمر من المحكمة وبدء إجراءات الإفلاس ضد المدين.

قد يؤدي ذلك إلى إعادة التفاوض، أو تمديد أو تخفيض شروط الائتمان، أو تحقيق خطط خدمة الدين، أو التخفيضات المطبقة على استحقاق الديون، مما قد ينتج عنه جزء من التدفق النقدي المتاح للشركة. أو عرضة للتغيير في الشروط الرئيسية. يمكن أيضًا تقويتها حسب الحالة.

تنقسم عملية إعادة الهيكلة إلى ثلاث مراحل: مرحلة مطالبة الدائنين بالتفاوض على أساس خطة إعادة الهيكلة وبدء إعادة الهيكلة، ومرحلة التفاوض، وتنفيذ الاتفاقية.

مع ظهور أسئلة حول صحة ما تم الاتفاق عليه، وجد أن أي إعادة هيكلة من شأنها أن تمكن من صيانة ومعالجة الشركة من وجهة نظر تشغيلية يجب أن تتم من خلال اتفاقية مكتوبة

موقعة من قبل جميع الأطراف المفاوضة. إنها حجة ضدهم جميعًا إذا كانت لها طبيعة وسلطة الإنفاذ في حالة نشوء نزاع فيما بعد بين تلك الأطراف.

يتجلى الغرض من إنشاء اتفاقية إعادة التفاوض في الأمور التالية:

١) إعادة هيكلة العلاقات القائمة بين الشركة ودائنيها.

٢) تسهيل إثبات انتهاء صلاحية الالتزامات المتفق على إلغائها أثناء إعادة الهيكلة.

٣) إعادة العلاقات التجارية والائتمانية للشركة من خلال إعادة هيكلة الديون.

٤) الحفاظ على بقاء الشركة دون المخاطرة بالإفلاس.

من سمات إجراءات إعادة الهيكلة أنه في الوقت الذي يقدم فيه الدائنون التماس إعادة الهيكلة وأثناء المفاوضات، تكون الشركة المدينة محمية تلقائيًا من رفع دعوى الإفلاس أمام الشركة. والحقيقة هي أن الحماية يجب أن تستمر. يتم التعبير عن الحماية حتى نهاية مرحلة التفاوض من الإفلاس بشكل أساسي على النحو التالي:

أ) لا يُسمح ببدء أي إجراءات إدارية أو قضائية أو تحكيمية ضد الشركة المدينة حيث سيتم تعليقها تلقائيًا.

ب) لا يجوز حل الشركة أو تصفيتها أو إلغاؤها.

ج) تعليق مدفوعات الشركة عن ديونها قبل تاريخ طلب إعادة الهيكلة، باستثناء المدفوعات اللازمة للتشغيل العادي للشركة الدائنة والمبررة وفقًا للتوقعات المحددة أثناء إعادة الهيكلة؛ للأزمة.

ثانياً: مجالس إدارة الشركات[1]:

يجب على مجالس إدارة الشركات في زمن جائحة فيروس كورنا، توخي الحذر لمواصلة قيامها بواجباتها، والوفاء بها بشكل صحيح، بمجرد أن يدرك مجلس إدارة الشركة أن الشركة تعاني من مشكلة مالية خطيرة وأنها في خطر جسيم، فهناك العديد من الأشياء التي يجب القيام بها، بما في ذلك:

(1) Paul Rosen, David Wood, COVID-19 – Temporary Relaxation of UK Insolvency Laws, 7 April 2020, Available at (https://katten.com/covid-19- temporary-relaxation-of-uk-insolvency-laws), (11/4/2020), Alison Goldthorp, Sarah Coucher, James Stonebridge, COVID-19: Legal considerations for UK Boards (updated to reflect the position as at April 1,2020, April 2020, Available at (https://www.nortonrosefulbright.com/en/knowledge/publications/ 621d58ef/c0vid-19-legal-C0nsiderati0ns-for-uk-b0ards), (10/4/2020), David Mur- ray, David Few, Coronavirus (COVID-19) – Company Directors' Duties and Flexibility in Insolvency Law, 30 March 2020, available at (https://www.blan-dy.co.uk/about/news-and-insights/insights/coronavirus-covid-19-company-direc-tors-duties-and-flexibility-in-insolvency-law), (2/4/2020), Sean F. Collins, James D. Gage, Heather L Meredith, Walker w. MacLeod, Jocelyn Perreault, Alain N. Tardif, COVID-19 Considerations from Our Bankruptcy & Restructuring Experts, March 17, 2020, Available at (https://www.mccarthy.ca/en/insights/ blogs/restructuring-roundup/covid-19-considerations-our-bankruptcy-restructur-ing-experts), (1/4/2020), Paul Rosen, David Wood, C0VID-19 – Temporary Relaxation of UK Insolvency Laws, April 72020 و, Available at (https:// katten.com/covid-19-ternporary-relaxation-of-uk-insolvency-laws), (10/4/2020).

١) طلب المشورة:

يجب على مجلس إدارة الشركة الاستعانة بخبراء في مختلف المجالات والاستشارة منهم بما يتناسب مع إمكانيات كل منهم في جميع الأزمات التي تتعرض لها الشركة. التعليق على خطط مكافحة الوباء، ومساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ تلك الخطة، وتعديلها أيضًا، وينبغي طلب المشورة من أحد المحترفين في أقرب فرصة. فهي تساعد في توفير الدفاع والرد على الإيداعات المحتملة من قبل المتقدمين بطلب الإفلاس في حالة دخول الشركة لاحقًا في عملية الإفلاس. كما أنها تساعد في تحديد مجالات المخاطر التي ربما لم يواجهها الأعضاء من قبل وتوفير التوجيه لها.

نتيجة لما سبق، يحق لنا تعيين مستشار لمجلس الإدارة أو أن نكون جزءًا من فريق الإدارة العليا إذا سمحت الظروف ورأى مجلس الإدارة ذلك ضروريًا. تحمل مسؤولية الإجراءات اللازمة لإدارة القضايا الناشئة عن انتشار الوباء الفيروسي كورونا.

يجب على مجلس الإدارة أيضًا طلب المشورة من (مراقب الحسابات) بشأن الوضع الحالي للشركة في نطاق اختصاصه. يجب على مجلس الإدارة أيضًا أن يناقش مع المراجعين ما إذا كان يجب تعديل الميزانية السنوية للشركة أو إجراء إفصاحات لاحقة حول الميزانية السنوية، مثل: تأثير فيروس كورونا بالنظر إلى أوجه عدم اليقين المحيطة بطول أو قصر عمر هذا الفيروس التاجي.

عندما يحصل مجلس الإدارة على مشورة متخصصة من الخبراء، يجب أن يسعى للحصول على أقصى استفادة من هذه المشورة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل القانونية والمالية للشركة.

٢) مراعاة الاحتياطات بشأن القرارات وخطط مواجهة خطر الوباء:

يجب الوضع الاعتبار اتخاذ قرارات مهمة تتعلق بالكيان ومصير الشركة، بما في ذلك تحديد ما إذا كان سيتم توزيع الأرباح على المساهمين أثناء تفشي فيروس كورنا واتخاذ قرارات للدخول في معاملات تجارية. وفي مثل هذه الحالات، سيلزم النظر باهتمام خاص في الموافقة على شروط التوريد الجديدة، وإصدار قرارات بشأن ضمانات إضافية للدائن. القرارات المتعلقة بالدفع ما تبقى من بعض الديون ودفع استحقاقات التقاعد للعمال المحالين إلى التقاعد، وهذه هي: يجب تقييم جميع القرارات بعناية، ويجب على مجلس الإدارة توخي الحذر حتى في تعاملاته العامة مع الدائنين، ومن المهم جدًا أن تقوم بذلك وفقًا لالتزامات القانونية.

يجب أن يكون على علم بآخر المعلومات المالية للشركة في ضوء القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، ويجب على أعضاء مجلس الإدارة مراجعة ذلك بشكل منتظم. إذا أصيب بعض الموظفين الذين يقدمون معلومات مهمة إلى مجلس الإدارة بالفيروس أو تم عزلهم، فستكون الشركة قادرة على تحديد ما إذا كان يجب استمرار التجارة والإنتاج، ولكن هذه المشكلة تزداد صعوبة. سيبذل أعضاء مجلس الإدارة قصارى جهدهم للحصول على هذه المعلومات من أي مكان لتحديد ما إذا كان ينبغي على الشركة مواصلة التداول.

نظرًا للاضطرابات المستمرة بشكل عام، قد يختار مجلس الإدارة دراسة عملية اتخاذ القرار من خلال إسناد مسؤوليات محددة إلى لجان مجلس الإدارة أو المهنيين ذوي الصلة من أعضاء مجلس الإدارة.

هذا، والمبدأ العام في اتخاذ القرارات، هو أن مجلس إدارة الشركة يجب أن يمارس صلاحياته بالعناية الواجبة، ويجب أن تكون المعايير المستخدمة في تقييمها هي تلك الخاصة بالمديرين الحذرين والمثابرين على حد سواء. ما يمكن أن تتوقعه من الاجتماع. لذلك، يجب دائمًا اتخاذ القرارات الحاسمة لصالح الشركة ويجب أن تراعي مصالح الجميع (المساهمين والموظفين والعملاء والدائنين والموردين). يتخذ قرارات معينة بشأن أفضل السبل لتوجيه إدارة الشركة. في هذه الحالة، تحتاج إلى الموازنة بعناية بين احتياجات الشركة قصيرة المدى والآثار

طويلة المدى. مصالح الشركة، أي المصالح طويلة الأجل لمساهميها، ومراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة مثل الموظفين والعملاء والدائنين والموردين.

في هذا السياق، سيكون اتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من المخاطر التجارية والمالية والبشرية الناشئة عن جائحة الفيروس هو المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة.

يجب على مجلس الإدارة أيضًا تقييم درجة مخاطر الضرر التي تتعرض لها الشركة باستمرار عند اتخاذ القرارات. من أجل اتخاذ القرارات المناسبة على الفور لتجنب الأضرار أو على الأقل الحد منها، يجب علينا إعادة تقييم هذه القرارات بشكل دوري لضمان فعاليتها في هذا الوضع سريع التغير. بالإضافة إلى إدراك الوضع المتغير بسرعة عبر المجتمع، فإن التغييرات التنظيمية المعمول بها ضرورية للمجالس في سياق الأزمة الحالية غير المسبوق.

بناءً على ما ورد أعلاه، نعتقد أن الأمور ذات الأولوية لمجلس الإدارة تتمثل فيما يلي.

١) تقييم مخاطر الشركات بعناية فائقة.

٢) طلب المشورة بشأن الحقوق والالتزامات القانونية:

٣) اتخاذ تدابير مناسبة واستباقية ضد هذه المخاطر مع ضمان استمرارية العمل قدر الإمكان.

يثير عدم مراعاة ما ورد أعلاه أسئلة حول مدى مسؤوليات مجلس الإدارة. قد يكون للفشل في النظر بشكل صحيح في المخاطر ذات الصلة عواقب وخيمة على مجلس الإدارة إذا لم يقم بتقييم الوضع الحالي بعناية. ويمكن تحميل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة من خلال الردود، فهي تتناول بشكل استباقي التأثير المحتمل للوباء الفيروسي كورونا، وتقييم مسؤوليات المجلس عند القيام بذلك، قد تعاقب المحكمة فقط الأخطاء الواضحة التي ينحرف مجلس الإدارة عنها بوضوح عن القاعدة فيما يتعلق بقراره.

بالإضافة إلى الالتزامات المذكورة أعلاه لمجالس الشركات، وجدنا أنه يجب على مجالس الإدارة أن تأخذ في الاعتبار التخطيط بعناية لكيفية استمرار الشركات في العمل من خلال

جائحة الفيروس كورونا. يعد هذا ضروريًا لأن الموقف يتطور بسرعة ونحتاج إلى التحقق من التخطيط الحالي يوميًا لأن التخطيط الذي تم إرساله قبل بضعة أيام قد يكون قديمًا بحلول اليوم.

عند القيام بذلك، يجب أن يكون مجلس الإدارة على اتصال منتظم مع أصحاب المصلحة (المساهمين، والموظفين، والمقرضين، والموردين) لإبلاغهم وطمأنتهم بالخطوات التي يتم اتخاذها لتنفيذ الخطة التي أعدوها. هذا لضمان أن الشركة يمكنها الاستمرار في القيام بأعمالها، خاصة إذا كان هناك خطر تعطيل سلسلة التوريد، مما قد يجعل من الصعب على الشركة توفيرها (العمل كالمعتاد). لذلك، يتطلع (المقرضون والعملاء والموردون) إلى التعرف على استجابة الشركة للوباء خلال هذا الوقت غير المسبوق ومشاركتهم المنتظمة من خلال إبقائهم على اطلاع بخطط الشركة.

نظرًا لأن السؤال الذي يطرح نفسه حول ما يجب أن يستلزمه التخطيط الجيد، يجب على مجالس الإدارة إعداد خطة لكيفية إدارة الشركة للأعمال في ضوء هذا الوباء، وستتناول الخطة إمكانات الموظفين. وكيف تدير هذا العمل، وكيف يغطي الموظفون حالات الغياب المرضي، ويجب فهم مرونة عمل الشركة والمجالات التي قد تكون معرضة للخطر، ويجب صياغة خطة إدارة. بينما نتعامل مع هذه المجالات، سنواصل مراجعة سلسلة التوريد وخطط الطوارئ المعدة لأزمات سلسلة التوريد المحتملة.

يجب على مجلس الإدارة، كقاعدة عامة، في ظل الظروف العادية، أن يقترح إنهاء الشركة وحلها إذا لم تكن هناك إمكانية لاستردادها في ضوء القرارات المتخذة، ولهذا الغرض يجب أن: تقرير خاص للشركة يبرر أسباب حل الشركة ويجب إرفاق تقرير وفي حالة عدم وجود مدقق يجب أن يكون التقرير من قبل مدقق حسابات خارجي أو محاسب قانوني.

٣) عقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل متكرر ومنتظم:

في الأوقات الصعبة أو غير المؤكدة، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يناقش مجلس الإدارة ويتخذ قرارات جماعية تؤثر على أعمال الشركة أثناء الوباء، ويتغير المجلس يوميًا. من خلال عقد اجتماعات مجلس الإدارة المنتظمة والمتكررة وعقد اجتماعات أسبوعية أو يومية حتى يتمكن مجلس الإدارة من النظر بعناية فيما إذا كان يجب على الشركة الاستمرار في العمل، يجب أن تعقد بشكل منتظم للغاية. ما إذا كانت هناك إمكانية معقولة لتجنب التصفية.

يحدث هذا التردد بشكل خاص عندما تكون الشركة في مشكلة مالية، حيث تحتاج الشركة إلى الاجتماع بشكل متكرر أكثر من المعتاد من أجل أن تظل أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة للظروف المتغيرة.

وبالمثل، يجب على مجلس الإدارة في هذه الاجتماعات أن يوثق بوضوح القرارات والخطوات المتخذة. ويجب الاحتفاظ بسجلات مكتوبة للتسجيل. ويحتاج مجلس الإدارة إلى مراجعة الوضع المالي للشركة بشكل منتظم للغاية وأن يكون واضحًا بشأن كيفية الوفاء بهذه الالتزامات عندما يجب عدم السماح للشركات بالاضطلاع بالتزامات جديدة ما لم تقوم هذه الاجتماعات بمراجعة ومناقشة خطة قيادة الشركة بانتظام والتأكد من تنفيذها. كما تشرف لجنة فرعية على ذلك وتبلغ المجلس بانتظام بهذا الصدد.

تثار أسئلة حول كيفية إجراء اجتماعات مجلس الإدارة في الوضع الحالي، فقد وجدنا أنه يمكن عقد اجتماعات المجلس عبر الهاتف أو (Video conference)، نظرًا لاحتمال الإصابة بفيروس كورونا، واضطرار أعضاء مجلس الإدارة إلى الاتصال بالإدارة كل يوم. لأن الظروف المتغيرة تتغير بسرعة.

السؤال الذي يطرح نفسه حول كيفية التعامل مع الخلافات بين رئيس مجلس الإدارة وبعض أعضاء مجلس الإدارة أثناء الوباء. لمصلحة الشركة ومصلحة دائنيها، وفي حالة

الخلاف من جانب أعضاء مجلس الإدارة بشأن مسألة معينة، يجوز له إقناع بعض أعضاء مجلس الإدارة باتخاذ قرار مختلف. بالطبع مما يعتبرونه الطريق الصحيح. إذا كان رئيس مجلس الإدارة غير قادر على القيام بذلك، فيجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة إبداء آرائهم، ويفضل أن يصدر المجلس شرحًا مكتوبًا تفصيليًا يحدد نقاط الخلاف. من قبل أعضاء مجلس الإدارة المتبقين، وإذا فشل رئيس مجلس الإدارة في إقناع الأعضاء الآخرين، فيجب عليه الاستقالة أو القيام بمحاولة أخرى لإقناع المجلس عن طريق التخويف.

السؤال الذي يطرح نفسه حول مدى جودة حفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أثناء الوباء ، واتضح أنه يجب الاحتفاظ بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وإذا لم تستطع الشركة تجنب الإفلاس، فإن محاضر أعضاء مجلس الإدارة سيقدمون للمساهمين أدلة على أن تصرف أعضاء مجلس الإدارة بشكل مناسب ومعقول أثناء الجائحة، وأداء واجباتهم بأفضل ما في وسعهم وعملوا في مصلحة الشركة. لذلك، من الضروري والمهم الاحتفاظ بسلسلة من محاضر جميع اجتماعات مجلس الإدارة.

٤) الاستمرارية والإدارة الحكيمة للتدفق النقدي:

السيولة النقدية هي شريان الحياة للشركة وهي مثل الدم الذي يتدفق عبر الشركة، وقد تتعرض العديد من الشركات للإفلاس إذا انخفضت السيولة النقدية لديها أو جفت. من أهم الأمثلة على الحفاظ على السيولة النقدية تقديم خصومات للعملاء على المدفوعات الفورية، وهذا وضع مربح للطرفين؛ حيث تزيد المدفوعات المناسبة من التدفق النقدي للشركة وتتجنب مشاكل خدمة الديون.

أيضًا، يجب على مجلس إدارة الشركة مراجعة التدفقات النقدية المستقبلية بعناية للحفاظ على قدرته على دفع أي مطالبات قد تنشأ، ويجب على مجلس الإدارة إدارة التدفقات النقدية بحكمة. المبيعات، والتسويق، والسفر، والترفيه، والرواتب والأجور، وتكاليف اللوازم المكتبية، وما إلى ذلك)، وتأجيل التكاليف الاختيارية، وتمديد سداد الديون الحالية، وتسريع تحصيل الديون، واستكشاف خيارات الدفع البديلة ضمن سلسلة التوريد الخاصة. غالبًا ما يستخدم الملاك

التجاريون مدفوعات الإيجار لسداد القروض. إذا قام المجلس بإخطار المالك بالصعوبات المالية، فيجب أن يبدأوا، وقد تتمكن من تجميد هذه القروض لشهور، وقد يوافقون على ذلك.

كما هو الحال مع إدارة السيولة النقدية، يجب على المجلس الاستفادة على أفضل وجه من المساعدة الحكومية المتاحة. خلال الأسابيع القليلة الماضية، تم سن عدد من التدابير المالية الطارئة بسبب انتشار وباء فيروس كورونا. قد تساعد هذه الإجراءات الشركات البقاء على قيد الحياة يدير مجلس الإدارة هذا الدعم المالي الحكومي بعناية فائقة.

أيضًا، من أجل الحفاظ على السيولة الحالية، نحتاج إلى التحدث إلى البنوك، حاليًا، يعاني مجلس إدارة الشركة من مشاكل التدفق النقدي وغيرها من المشكلات الناجمة عن وباء فيروس كورنا، يجب الاتصال بالبنك في أقرب وقت ممكن؛ لمناقشة إمكانية وقف سداد القروض في الأشهر المقبلة.

يجب مراجعة التغطية التأمينية للحفاظ على السيولة الحالية. وذلك لأن بعض سياسات التأمين تغطي انقطاع العمل وتعويضات الموظفين. جائحة فيروس كورنا: يتم دفع هذه المطالبات من التغطية التأمينية لأنها يمكن أن توفر الكثير من النقود على الشركة.

في ضوء ما سبق، يجب على مديري الشركات المسؤولين مراجعة سياسات التأمين الخاصة بهم بشكل فعال بالتعاون مع مستشاريهم، مع إيلاء اهتمام خاص لأي استثناءات وقيود ذات صلة.

٥) تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الجيدة:

وفقًا لمبادئ حوكمة الشركات، في حالة تصفية الشركة، يمكن مساءلة مجلس الإدارة ومعاقبته، ولا يطبق المجلس ولا يتبع قواعد الحوكمة الرشيدة. ستركز لجنة فرعية من مجلس الإدارة بشكل متزايد على تدابير استرداد النقود وتوفير التكاليف لأنها تقدم مبادرات محددة لمعالجة تأثير وباء فيروس كورنا على الأعمال التجارية. ستصبح هذه القضايا ذات أهمية متزايدة خلال الأسابيع والأشهر القادمة، مع احتمال إصابة أعضاء اللجان الفرعية بالفيروس،

أو أنهم يعزلون أنفسهم. وبالنظر إلى الحقائق، يوصى بتشكيل هذه اللجان الفرعية من خلال تزويد المجلس بأعضاء احتياط للأعضاء من هذه اللجان للتكيف لمعالجة هذه الاحتمالات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حالة عدم اليقين التي تحيط بجائحة فيروس كورنا تشكل مخاطر كبيرة للشركات، وقد أصبح التأكيد على أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات والشفافية والمساءلة التزامًا قانونيًا. والأكثر أهمية من أي وقت مضى، يجب على مجلس الإدارة الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات المناسبة لضمان إمكانية اتخاذ قرارات الأصول بدقة معقولة في جميع الأوقات. التزامات الشركة أو وضعها المالي أو أرباحها أو خسائرها.

تتطلب حوكمة الشركات تسجيل والحفاظ على تفاصيل المدفوعات التي تمت لكل شركة أو من قبلها والاحتفاظ بسجل لوضعها المالي، لذلك، يجب على مجلس إدارة الشركة مراقبة أداء الشركة باستمرار والاحتفاظ بدفاتر حسابات مناسبة للمساعدة في هذا الصدد. لتمكيننا من رؤية الوضع المالي الدقيق للشركة، وتمكين اتخاذ القرار لمواجهة تحديات جائحة فيروس كورونا، وحماية الأعمال المستقبلية للشركة.

كما يتعين على مجالس إدارة الشركات العامة الامتثال لالتزامات إعداد التقارير. على وجه الخصوص، يجب أن توضح كيفية تزويد الشركة بالموارد اللازمة للتصدي الفعال للأزمة المستمرة، والتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل، والتأثير المحتمل للوباء على الأداء المالي.

٦) الحفاظ على أعداد العاملين بالشركات:

أعربت الحكومات في العديد من الدول عن رغبتها القوية في إبقاء العمال موظفين لأطول فترة ممكنة، وهذا أفضل للاقتصاد على المدى الطويل، ومن المؤكد أن دعم الأجور المؤقت أصبح أسهل بالنسبة للشركات، لذلك، فإن مجلس إدارة الشركة جعل من الممكن للشركة الحفاظ على مستوى معين من النشاط من خلال عدد كبير من موظفيها، مع مراعاة القيود التي تفرضها الحكومة من خلال اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة، ويجب بذل كل جهد لتكييف

استراتيجية العمل. حماية صحة ورفاهية الموظفين النشطين والمقاولين من الباطن وعامة الناس.

وبعد عرض دور مجلس الإدارة في إدارة الشركة أثناء الوباء الحالي، تبرز أسئلة حول مدى مسؤولية مجلس الإدارة عن إدارة الأعمال عندما تصبح الشركة معسرة. إذا كانت الشركة معرضة لخطر الإفلاس، يلتزم مجلس الإدارة بالعمل لصالح الشركة ومساهميها، وإذا أصبحت الشركة معسرة، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً بشكل أساسي عن دائني الشركة. يمكن أن تصبح الشركة معسرة على أساس تدفقها النقدي (إذا فشلت في سداد ديونها عند استحقاقها) أو على أساس ميزانيتها العمومية (إذا كانت قيمة أصول الشركة أقل من المبلغ المطلوب لسدادها). وبموجب قوانين معاملات الإفلاس لمعظم قوانين الشركات، يجوز لمجلس إدارة الشركة، إذا كان هناك أي ديون تكبدتها الشركة في وقت تكبد الدين، أن يتم الاحتفاظ بها شخصيا عن الاشتباه في أن الشركة معسرة أو قد تصبح معسرة بسبب تكبد الديون.

في سياق الوباء الحالي فيروس كورنا، تحتاج مجالس الإدارة إلى اتخاذ قرارات عاجلة بشأن تكبد الديون، لذا فإن الملاذ الآمن المؤقت لمجلس الإدارة لمواصلة أعماله، وسداد ديونه، ويجب تصميمه لمنح الثقة للموظفين بأمان دون ضغوط أو خوف من ترك الشركة مع فرصة عدم الإفلاس، ويمكن لأعضاء مجلس الإدارة أيضًا الاعتماد على الحصانة المؤقتة من المسؤولية عن الديون التي تتكبدها الشركة. المسؤولية التي لا تتعلق فقط بالدين وفقًا لـ(سير العمل العادي للشركة)، ولكن يتعين على مجلس الإدارة منحه حصانة من المسؤولية نتيجة عدم الإفصاح عن بعض المعلومات الجوهرية في التقرير السنوي. فهي ضمن تعليق ما يصدر عنه فيما يتعلق بالتأثير والمخاطر الرئيسية المرتبطة بتأثير فيروس كورونا، ومع ذلك فإن مجلس الإدارة ليس على المستوى العام، ولكن المستوى الدقيق الذي يواجه الشركة. يجب أن يسعى إلى تحديد المخاطر ذات الصلة والتعبير عنها.

الخاتمة

مدة وباء الفيروس التاجي في هذا الوقت غير معروفة حاليًا في معظم دول العالم، وسيستمر تطبيق الإجراءات المستمر إلى أجل غير مسمى أو يتم تعليقه في بعض الحالات وفرضه في حالات أخرى، إلى الحد الذي يمكنهم فيه الدفع لدائنيهم، مما يجعلها يكاد يكون من المستحيل على الشركات إجراء تقييم دقيق لأرباحها المستقبلية، ويجب سن قوانين أو إصدار قرارات لهذا الغرض، لذلك يوصى بأن تتضمن هذه القوانين:

١) تعاون البنوك والمقرضون والموردون والمدينون مع الشركات ودائنوها لتنفيذ عمليات ترحيل دين منسقة، مع مراعاة فترة السماح المعتادة (٤-٦ أشهر).
٢) التعاون للتغلب على الوباء في شهر أكثر صعوبة، وتلك الفترة تترك وقتا للتحضير لإعادة هيكلة شاملة للديون في الربع الأخير من (٢٠٢٠)، بحيث يتم تنفيذ التوقعات بشكل أكثر واقعية.
٣) هناك بعض الثغرات في التنظيم القانوني للتوقف الاختياري في معظم البلدان حول العالم، والتي قد يغلقها المشرعون في المستقبل، ولا تزال ممارسات المحاكم فيما يتعلق بهذه الأمور تتطور، لذلك من الضروري فرض التزامات على الدائنين والمدينين.
٤) إعادة التفاوض على اتفاقيات الشروط والأحكام التي تضمن أفضل حماية لمصالح كل طرف.
٥) ستتبع جميع الدول العربية معظم المقاربات الأوروبية والأجنبية في تعليق حق دائني الشركات المتعثرة في رفع إجراءات الإفلاس نتيجة وباء كورونا حتى انتهاء هذه الأزمات.
٦) يجب سن تشريع يعفي المجالس من المسؤولية خلال هذه الجائحة إذا تصرفوا وأبرموا صفقات بينما كانت الشركة في حالة تقصير مادي.

٧) يجب إعفاء مجلس الإدارة من الالتزام بتقديم التماس إفلاس إذا تخلفت الشركة عن السداد، وقد تعود الشركة إلى حالتها السابقة، ويمكن لمجلس الإدارة أن يفترض هذه الفترة. إمكانية كافية لمعالجة الأسباب التي أدت لاحقًا إلى إفلاس الشركة.

٨) الالتزام بتسجيل القرارات والمناقشات هو التزام شخصي لجميع الممثلين القانونيين للشركة (عادة رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة)، والذين في حالة عدم وجود إجراءات التسجيل لديهم شخصية وشيكة المسؤولية والعقوبات الجنائية.

٩) تقديم تعويضات الحكومات العربية للشركات التي تأثرت عائداتها بهذا الوباء.

قائمة المراجع

1) **Andrew Foster, Duncan Lockhart, Andrew Ramsden, Tristan Cox, COVID-19 UK: Prospective changes to insolvency law (England and Wales), 02 April 2020, Available at (https://www.clydeco.com/insight/article/covid-19-uk-prospective-changes-to-insolvency-law-england-and-wales), (15/4/2020), Liam Pre- ston, Paul Keddie, Covid-19 proposed changes to UK insolvency laws, 08 April2020, Available at (https://www.macfarlanes.com/what-we-think/in-depth/2O2O/ covid-19-proposed-changes-to-uk-insolvency-laws/), (16/4/2020).**

2) **Aurelio Gurrea-Mart?nez, Insolvency Law in Times of COVID-19) March 27,2020), Ibero-American Institute for Law and Finance, Working Paper 2/2020, p3. Available at (SSRN: https://ssrn.com/abstract = 3562685), (10/4/2020), Shreya Prakash, Evaluating Some Strategies for Preventing Insolvency Proceed- ings in the Wake of the COVID-19 Crisis, 21 Apr 2020, Available at (https:// www.law.ox.ac.uk/business-law-blog/blog/2020/04/evaluating-some-strategies- preventing-insolvency-proceedings-wake), (26/4/2020).**

3) **Christina McKeon Frutuoso, Avoiding insolvency, and worse, in the covid-19 crisis, 07 April 2020, Available at (https://latinlawyer.com/article/1225215/ avoiding-insolvency-and-worse-inthe-covid-19-crisis), (15/4/2020)**

4) **Christina McKeon Frutuoso, Avoiding insolvency, and worse, in the covid-19 crisis, 07 April 2020, available at**

(https://latinlawyer.com/article/1225215/av0id– ing– insolvency–and–worse–inthe–covid– 19–crisis), (14/4/2020).

5) Dissolution of companies and bankruptcy in times of coronavirus, 15 March 2020, Available at (https://www.derechoyfinanzas.org/disolucion–de–sociedades–y–concurso–de–acreedores–entiempos–delcoronavirus/) (18/5/2020), Joss Har– grave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Beckmans, John Shi,?ubon6?r Bre?ka, Casper Moltke–Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, Rene Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID–19: International Restructuring & Insolvency Update, 03–2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/covid –19– internationaLr–and–i–briefing),(2/4/2020), Zahra Ah, Spanish measures for restructuring/insolvency in the context of coronavirus (COVID–19)–threats and opportunities, 27 Mar 2020, Available at (https://www.lexisnexis.co.uk/blog/ restructuring–and–insolvency/spanish–measures–for– restructuring–insolvency–in– the–context–ofcoronavirus– (covid–19)–threats–and–opportunities), (5/4/2020) Yoko Takagi, Reyes Carvajal, COVID–19: Spanish Government Financial Assistance Measures, 19 APR 2020, Available at (https://www.whitecase.com/ publications/alert/covid–19– spanish–government–financial–assistance–measures), (25/4/2020).

6) Ehud (Udi) Arzi, Ran Feldman, Dorit Hamberg, Noa Lavian, Eden Weiss, The impact on contracts of possible insolvency

due to the corona crisis, April 7 2020, Available at (https://www.lexology.com/library/detail.aspx7g = 992bf6d7–8067–4497–a44c–c5ff6eb82cc3), (15/4/2020).

7) Emily Davis, John Aiderton, Regulatory requirements for UK Insolvency Practitioners during COVID–19, April 9, 2020, Available at (https://www.res– tructuring–globalview.com/2020/04/qa–regulatory–requirements–for–uk–insol– vency–practitioners–during–covid–19/), (15/4/2020).

8) Esteban Ortiz–Mena, Noboa Velasco, Pa?l, Propuestas Societarias y Concursales para Mitigar el Impacto Econ?mico del COVID–19 en Ecuador (Corporate and Insolvency Proposals to Mitigate the Economic Impact of COVID–19 in Ecuador) (April 4, 2020), pl–2. Available at (SSRN: https://ssrn.com/ab– stract = 3568267 or), (10/4/2020), Aiden Murphy, Declan Hanly, COVID–19: Restructuring and insolvency solutions for your business, 07/04/2020 و Available at (https://www.crowe.com/ie/insights/covid–19–restructuring–and–insolvency–so– lutions–for–your–business), (20/4/2020), Aurelio Gurrea–Matnez, Insolvency Law in Times of COVID–19 (March 27,2020). Ibero–American Institute for Law and Finance, Working Paper 2/2020, p4–5, Available at SSRN: (https:// ssrn.com/abstract = 3562685), (1/4/2020), Christina McKeon Frutuoso, Avoid– ing insolvency, and worse, in the covid–19 crisis, 07 April 2020, available at (https://latinlawyer.com/article/1225215/avoiding–insolvency–and–worse–in–the– covid–19–crisis), (19/4/2020).

9) Fabrice Baumgartner, Aude Dupuis, COVID- 19: Temporary French Bank- ruptcy Law Adjustments, March 312020, available at (https://www.clearygot- tlieb.com/news-and-insights/publication-listing/covidl9-temporary-french-bank-ruptcy-law-adjustments).

10) Gert-Jan Boon, Markus Konrad Brunnermeier, Horst G. M. Eidenmueller, Luca and Gurrea- Enriques, Aurelio Mart?nez, Kathryn Judge, Jean-Pierre Landau, Marco Pagano, Ricardo A.M.R. Reis, Kristin, The Covid-19 Pan- demic and Business Law: A Series of Posts from the Oxford Business Law Blog (April 112020 و). Oxford Legal Studies Research Paper Forthcoming, p2, Available at (SSRN: https://ssrn.com/abstract =), (20/4/2020).)

11) Gert-Jan Boon, Markus Konrad Brunnermeier, Horst G. M. Eidenmueller, Luca and Gurrea- Enriques, Aurelio Mart?nez, Kathryn Judge, Jean-Pierre Landau, Marco Pagano, Ricardo A.M.R. Reis, Kristin, op.cit, p28-29.

12) Gert-Jan Boon, Markus Konrad Brunnermeier, Horst G. M. Eidenmueller, Luca and Gurrea- Enriques, Aurelio Mart?nez, Kathryn Judge, Jean-Pierre Landau, Marco Pagano, Ricardo A.M.R. Reis, Kristin, op.cit, p28-29.

13) Giovanni Fonte, Covid-19 in Italy: LiquiditA Decree dedicates articles to insolvency procedure, 16 April 2020, Available at (https://www.r0edl.C0m/insights/c0vid-19/ italy-liquidita-decree-insolvency-procedures), (20/4/2020), Stefano Parlatore, Daniele Geronzi, Daria Pastore, Luca Autuori, Giandomenico Ciaramella, Marialuisa Garavelli, Sara Colombera, New rules

on the Italian government's review of investments in Strategic industries at the time of Covid-19 Covid-19 emergency – Italy insolvency and business crisis, APRIL 2020, Available at (https://wwwdegance.-com/wpcontent/uploads//2020/04/Newsletter_COVID-19_emergen-cy_%E2%80%93Jtaly_insolvency_and_business_crisis-Lpdf), (22/4/2020), Federico Sutti, Cristian Fischetti, COVID-19: Insolvency measures introduced by Italy's Law Decree no. 23 of April 8, 2020 (the so-called "Liquidity Decree"), published in the Official Gazette and effec-tive as of April 9, 2020, April 10, 2020, Available At (https://www.dentons.eom/en/insights/alerts/2020/april/7/interventions-in-bankruptcy■ matters-by-the-liquidity-decree-approved-by-the-council-of-ministers-en), (23/4/2020).

14) Ian Roberts, Prakash Pillai, Joel Harris, COVID-19 Singapore: Guide to (Temporary Measures) Act 2020, Available At (https://www.clydeco.com/insight/ article/covid-19-singapore-guide-to-temporary-measures-act-2020), (20/4/2020), Farhana Sharmeen, Marc Jia Renn Tan, Relief in the Time of COVID-19 – Temporary Measures, April 14, 2020, Available at (https://www.globalfinregblog.-com/2020/04/relief-in-the-time-ofcovid-19-temporary-measures/), (22/4/2020).

15) Joss Hargrave, Nicolas Morell, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?u- bom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung,

Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, Rene Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/ covid-19-international-r-and-i-briefing), (3/4/2020), Peter Hoegen, Dr Franz Bernhard Herding, Dr Sven Prtifer, Dr Walter Uebelhoer, Dr Christopher Kranz, Covid-19 pandemic: Temporary suspension of the obligation to file for insolvency proceedings, 31 March 2020, available at (file:///C:/Users/PC_2018/ Desktop/Snapshot-Covidl9-Temporary-suspension-of-obligation-to%20file-for-insolvency-proceedings-310320.pdf), (5/4/2020), Frank Grell, Dr. J?rn Kowa- lewski. Dr. Ulrich Klockenbrink, Legal Update - Remedy for Managing Directors in Times of COVID-19: Suspension of insolvency filing obligations and limitation of liability risks in Germany, March 222020 و, available at (https://www.lathamgermany.de/2020/03/legal-update-remedy-for-managing-di- rectors-in-times-ofcovid-19-suspension-of-insolvency-filing-obligations-and-lim-itation-ofliability-risks-in-germany/) (29/3/2020).

16) Joss Hargrave, Nicolas Morell, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?u- bom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, Rene Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/

covid-19-international-r-and-i-briefmg), (4/4/2020), Lisa Calabrese, James Jar- vis, Coronavirus (COVID-19): Important Temporary Relief in Insolvency Law, 24/3/2020, Available at (https://www.finlaysons.com.au/2020/03/coronavirus- covid-19-important-temporary-relief-in-insolvency-law/), (2/4/2020).)

17) Joss Hargrave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?ubom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba, ?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, RenO Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID -19: International Restructuring & Insolvency Update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/ covid-19-international-r-and-i-briefing), (4/4/2020).

18) Joss Hargrave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?u- bom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, Rene Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency Update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/ covid-19-international-r-and-i-briefmg), (3/4/2020).)

19) Laurent Gillieron, Bankruptcy laws eased for Covid-affected companies, APR, 16, 2020, Available at

(https://www.swissinfo.ch/eng/debt-relief_bankruptcy- Ws-eased-for-covid-affected-companies/45694796)١ (25/4/2020) Andrea Trost, Dunja Koch, JOrme Pidoux, Measures to Assist Swiss Companies During COVID-19: A New Temporary Insolvency and Restructuring Regime, 21 April 2020, Available at (https://blog.froriep.com/en/insolvency-and-restructuring-re- gime-for-swiss-companies-covid- 1 9-switzerland), (25/4/2020).

20) Paul Rosen, David Wood, COVID-19 – Temporary Relaxation of UK Insolvency Laws, 7 April 2020, Available at (https://katten.com/covid-19- temporary-relaxation-of-uk-insolvency-laws), (11/4/2020), Alison Goldthorp, Sarah Coucher, James Stonebridge, COVID-19: Legal considerations for UK Boards (updated to reflect the position as at April 1,2020, April 2020, Available at (https://www.nortonrosefulbright.com/en/knowledge/publications/ 621d58ef/c0vid-19-legal-C0nsiderati0ns-for-uk-b0ards), (10/4/2020), David Mur- ray, David Few, Coronavirus (COVID-19) – Company Directors' Duties and Flexibility in Insolvency Law, 30 March 2020, available at (https://www.blan- dy.co.uk/about/news-and-insights/insights/coronavirus-covid-19-company-direc- tors-duties-and-flexibility-in-insolvency-law), (2/4/2020), Sean F. Collins, James D. Gage, Heather L Meredith, Walker w. MacLeod, Jocelyn Perreault, Alain N. Tardif, COVID-19 Considerations from Our Bankruptcy & Restructuring Experts, March 17, 2020, Available at (https://www.mccarthy.ca/en/insights/ blogs/restructuring-

roundup/covid-19-considerations-our-bankruptcy-restructur- ing-experts), (**1/4/2020**), **Paul Rosen**, **David Wood**, **C0VID-19 - Temporary Relaxation of UK Insolvency Laws**, **April 72020** و, **Available at** (**https:// katten.com/covid-19-ternporary-relaxation-of-uk-insolvency-laws**), (**10/4/2020**)

21) **Richard Squire**, **U.S. Airlines don't need A bailout to stay in Business**, **March 23,2020**, **Available at** (**https://www.washingtonpost.com/opinions/2020/03/22/ us-airlines-dont-need-bailout-stay-business/**), (**10/4/2020**).)

22) **Shameek Jankee**, **Bhomitrajeet Sandeep Ramlochund**, **Sivakumaren Robin Mardemootoo**, **Mauritius: Insolvency Issues with respect to COVID-19**, **9 April 2020**, **Available at** (**https://www.dentons.eom/en/insights/articles/2020/april/9/ mauritius-insolvency-issues-with-respect-to-covid- 19**), (**1 5/4/2020**).